



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني الحديث في تعزيز التجارة الدولية

قراءة في تجارب دولية ناجحة

الموضوع:

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

الأستاذ المشرف :

د / بلغلام نور الدين

منسول سليمان

لفركي ريان

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	د / جوامع لبيبة
بسكرة	مقررا	أستاذ محاضر - ب -	د / بلغلام نور الدين
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر - أ -	د / حمزة فطيمة

الموسم الجامعي: 2024-2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني الحديث في تعزيز التجارة الدولية

قراءة في تجارب دولية ناجحة

الموضوع:

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

الأستاذ المشرف :

• د / بلغلام نور الدين

• منسول سليمان

• لفريكي ريان

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	د / جوامع لبيبة
بسكرة	مقررا	أستاذ محاضر - ب -	د / بلغلام نور الدين
بسكرة	مناقش	أستاذ محاضر - أ -	د / حمزة فطيمية

الموسم الجامعي: 2024-2025

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الإهداء

إلى والدي ... دوما

إلى والدتي ... حبا وصونا

إلى أخواتي ... رفعة وعونا

إلى أسرتي ... و الأصدقاء

إلى السنن و الروح ... إخلاصا و دعما

وإلى كل من دعمني ولو بكلمة

وإلى كل من يحبني دون مقابل

الإهداء

إلى روح والدي، نور العمر وسناه رحلت، لكن الدعاء ما برح ثراه ...

وإلى أمي نبض الحنان ومؤاوه دعاؤك سر النجاح ورجواه ...

ولعائلتي، إخوتي سندي الشمرين بكم تزدان دروبي بالياسمين ...

ولأصدقاءي، أوفياء الزمان رفقتكم زاد، وعون الأمان ...

إلى من سكنوا القلب بالحب والصفا أهدي ثمرة السنين

شكر وعرفان

قال تعالى: و لئن شكرتم لأزيدنكم

تشكر الله ونحمه حمداً كثيراً مباركاً على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم وال بصيرة.

أما بعد يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجليل والعرفان إلى الأستاذ المشرف " د / بغلام نورالدين " على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وكل المجهودات التي بذلها.

كما لا ننسى في هذا المقام تقديم الشكر لأساتذة قسم التجارة " الذين ساهموا أيضاً في بناء هذا العمل و النصائح و التوجيهات التي قدموها لنا لإتمام هذا العمل

كما تتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية علوم الاقتصاد و التجارة و علوم التسويق ، وإلى كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل.

ريان/ سليمان

ملخص الدراسة

تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني من العوامل الأساسية التي ساهمت في تطوير التجارة الدولية. في العصر الرقمي، أصبحت هذه الوسائل تسهم بشكل كبير في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، مما ساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري. تتيح هذه الوسائل للشركات والأفراد إجراء المعاملات بسهولة وسرعة، مما يقلل من الوقت المستغرق في إتمام الصفقات. كما تقلل من التكاليف المرتبطة بالمعاملات التقليدية، مما يجعل التجارة أكثر كفاءة. توفر وسائل الدفع الإلكتروني أيضاً مستويات أمان مرتفعة، مما يقلل من مخاطر الاحتيال ويساهم في بناء الثقة بين الأطراف المشاركة في التجارة.

تؤثر وسائل الدفع الإلكتروني على التجارة الدولية من خلال توسيع الأسواق، حيث تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أسواق جديدة خارج حدودها المحلية. كما تساهم في تسريع عمليات التحويل المالي بين الدول، مما يعزز من سرعة تنفيذ الصفقات. شهدت التجارة الإلكترونية نمواً هائلاً بفضل هذه الوسائل، مما ساهم في زيادة حجم التجارة الدولية.

ومع ذلك، هناك تحديات مرتبطة بوسائل الدفع الإلكتروني، منها اختلاف التشريعات والتنظيمات بين الدول، مما قد يعيق بعض المعاملات. كما أن خطر المجممات السيبرانية لا يزال قائماً، رغم وجود مستويات أمان عالية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني بعض الدول من نقص في البنية التحتية الرقمية، مما يحد من قدرة الشركات على استخدام هذه الوسائل.

تشير الدراسات إلى أن الدول التي اعتمدت على وسائل الدفع الإلكتروني شهدت زيادة في حجم التجارة الدولية. على سبيل المثال، في بعض دول جنوب آسيا، ساهمت هذه الوسائل في زيادة التبادل التجاري بنسبة تصل إلى 30%.

بشكل عام، تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني محورية في تعزيز التجارة الدولية. من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، تسهم هذه الوسائل في زيادة التبادل التجاري بين الدول. ومع ذلك، يجب معالجة التحديات المرتبطة بها لضمان تحقيق الفوائد الكاملة. من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتطوير إطار قانوني موحد، والاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الوعي بالأمان السيبراني لحماية المعاملات الإلكترونية.

ABSTRACT

Electronic payment methods are a key factor in the development of international trade. In the digital age, these methods have significantly facilitated trade transactions between countries, helping to boost economic growth and increase trade exchange. These methods allow businesses and individuals to conduct transactions easily and quickly, reducing the time required to complete transactions. They also reduce the costs associated with traditional transactions, making trade more efficient. Electronic

payment methods also provide high levels of security, reducing the risk of fraud and contributing to building trust between parties involved in trade

Electronic payment methods impact international trade by expanding markets, enabling small and medium-sized enterprises (SMEs) to reach new markets beyond their local borders. They also contribute to accelerating money transfers between countries, enhancing the speed of transaction execution. E-commerce has witnessed tremendous growth thanks to these methods, contributing to an increase in the volume of international trade

However, there are challenges associated with electronic payment methods, including differences in legislation and regulations between countries, which can hinder some transactions. The risk of cyberattacks also remains, despite high levels of security. Additionally, some countries lack digital infrastructure, limiting businesses' ability to use these methods

Studies indicate that countries that have adopted electronic payment methods have seen an increase in international trade volume. For example, in some Southeast Asian countries, these methods have contributed to an increase in trade volume of up to 30%

In general, electronic payment methods are pivotal in promoting international trade. By improving efficiency and reducing costs, these methods contribute to increased trade between countries. However, the challenges associated with them must be addressed to ensure the full benefits are realized. It is essential to enhance international cooperation to develop a unified legal framework, invest in improving digital infrastructure, and raise awareness of cybersecurity to protect electronic transactions

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
8	طريقة الدفع بواسطة النقود الإلكترونية	1
22	الدفع الإلكتروني بواسطة التحويل المصرفي	2
32	نسبة المتعاملين بالتجارة الإلكترونية خارج الحدود الدولية .	3
33	تطور تسوية معاملات التجارة الإلكترونية بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني في دول العالم خلال السنوات (2017 – 2021) بالنسبة %	4
38	حجم التكنولوجيا المالية والمصرفية في الصين	5
40	معدل استخدام وسائل الدفع الحديث في التجارة الدولية و تطورها في دوله الصين من سنة 2017 الى سنة 2021	6
41	تغيرات الميزان التجاري لدولة الصين في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة للدفع	7

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	احصائيات لتطور استخدامات وسائل الدفع الالكتروني	39
2	استخدامات وسائل الدفع الالكتروني في دولة الفيتنام (2015/2025) :	44
3	تأثير التكنولوجيا المالية للدفع على المؤشرات الاقتصادية لدولة الفيتنام	45
4	نسب المعاملات بوسائل الدفع الالكتروني خلال فترة 2015-2025	48
5	مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (%)	50

الاطار العام للدراسة

مقدمة

لقد كان الإنسان يستعمل المقايضة كوسيلة دفع لتبادل السلع و البضائع في غياب وجود النقود التي نشهدها اليوم وحدث هذا الأمر في بداية تعامل الناس بتبادل السلع بيعا وشراء وتواصل العمل بتلك الطريقة لفترة طويلة ، ومع مرور الزمن وتطور العلاقات التجارية وزيادة المعاملات و المبادرات وكثرة السلع وظهور الصعوبات التي أدت إلى تعطيل تبادلها ، لجأ الناس إلى التفكير في استحداث وسيط يتم من خلاله تبادل السلع بسرعة وبكل حرية ، مع تبرئة ذمة كل طرف في العملية التبادلية التجارية ، ومن هنا جاءت فكرة النقود كوسيلة للقيام بدور الوسيط المنفذ وهكذا أصبحت وسيلة الدفع الملائمة لاقتناء السلع وتبادلها بين المستهلكين.

ولما استقرت الأطراف المتبادلة للسلع من بائعين ومستهلكين على قبول النقود كوسيلة لتسوية علاقتهم التجارية، ظهرت مشكلة نقل وحفظ النقود وكان سبب ذلك كثرة النقود والخوف من ضياعها أو سرقتها بسبب حملها من مكان إلى مكان آخر، وهذا ما أدى إلى البحث عن طريقة لحفظها من مخاطر الضياع والسرقة، وتم الوصول إلى إيجاد فكرة البنوك ومنذ أن أصبحت البنوك الوسيلة الضامنة للمحافظة على سلامة وحفظ ونقل النقود، قامت بالعمل على تطوير الخدمات التي تقدمها لعملائها ، ويمكن اعتبار أن تطور الخدمات المالية والمصرفية للبنوك يرتبط بشكل وثيق بتطور طريقة الإنتاج للرأسمالية.

وساعد تطور الخدمات المالية على تطور النقود، بحيث أخذت أشكال مختلفة وذلك حسب الضرورة وال الحاجة وأهم تلك الأشكال هي النقود المعدنية والنقود المصرفية، ومنها النقود الورقية والشيكات والحوالات وبطاقات الائتمان والتي أصبحت تشكل وسائل الدفع. وقد واكب ذلك التطور تطور هذه الوسائل التي ظهرت في شكل جديد، لم يكن معروفاً من قبل والمقصود هو ظهور وسائل الدفع الحديث او ما يسمى بالإلكترونية وبسبب وجود هذا النوع من وسائل الدفع هو ظهور نوع جديد من التجارة يختلف جذرياً عن التجارة التقليدية وهي التجارة الإلكترونية التي تعتمد أساساً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو ما ينبع عنه أن عقود التجارة في السلع والخدمات يتم عبر وسائل إلكترونية وهذا عبر شبكة الانترنت ومن ثم فإن مقابل أغلب هذه العمليات يتم تسديده بواسطه وسائل الدفع الإلكترونية وما كان الحال الحصب للتجارة الإلكترونية، هو مجال التجارة الدولية، وأن التجارة الإلكترونية قد ظهرت مساهمتها في تنمية التجارة الدولية بشكل واضح وثبتت من خلال الإحصائيات المقدمة في هذا الشأن فإن وسائل الدفع الإلكترونية بالنظر لارتباطها اللازم بتسوية أغلب عمليات التجارة الإلكترونية، يصبح دورها في تنمية التجارة الدولية لا يقل شأنها ولا قيمة عن دور التجارة الإلكترونية.

إشكالية الدراسة :

يتم استخدام وسائل الدفع الحديث في مساهمة تطوير التجارة الدولية ، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم وسائل الدفع الالكتروني الحديث في تسوية معاملات التجارة الدولية؟

وفي ظل هذا التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة عنه يمكننا أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية و التي يشيرها الموضوع :

- ما هي العوامل التي أدت إلى ظهور وسائل الدفع الحديثة؟
- ما مدى نجاح وسائل الدفع الحديث في تسوية المعاملات التجارية؟
- ما هي انعكاسات الدفع الالكتروني على التجارة الالكترونية و الدولية؟

الدراسات السابقة

- ✓ الاطار القانوني والتشريعي للتجارة الالكترونية، عزه علي محمد الحسن، جامعة الخرطوم رسالة دكتوراه 2005، توصلت الدراسة الى الحاجة الى قوانين متخصصة لغطى النقود الالكترونية كوسيلة للدفع و اشارت الى القوانين ، اما هذا البحث فقد توصل الى امكان تطبيق بعض نصوص القوانين المتفرقة لغطية و مساهمة وسائل الدفع الالكترونية في تسوية المبادرات التجارية .
- ✓ النظام القانوني للدفع الالكتروني، وافد يوسف، جامعة مولود معمر، رسالة ماجستير، الجزائر ، ٢٠١١ ، توصلت الدراسة الى ان النظام القانوني للدفع الالكتروني ضمن قانون الاعمال وذلك لتجمیعه للقانون التجاری وقانون الصرف ، أما هذه البحث توصل الى ان الدفع الالكتروني ينشأ علاقات قانونية بين اطرافه لا يمكن لاي نظام من الانظمة القانونية التقليدية ان يفسر جميع العلاقات الناشئة عنه .

فرضيات الدراسة :

- الفرضية الأولى : تلعب وسائل الدفع الالكتروني دوراً كبيراً في تسوية المعاملات التجارية الدولية .
- الفرضية الثانية : ظهرت وسائل الدفع الحديثة لمواكبة التكنولوجيا المالية المصرفية .
- الفرضية الثالثة : رغم المخاطر المحاطة بالدفع الالكتروني الحديث إلا أنه أثر إيجابياً في تسوية المعاملات التجارية وحق نجاحاً كبيراً .

- الفرضية الرابعة : وسائل الدفع الحديث أدت إلى تحرير التجارة الالكترونية و بالتالي تنمية التجارة الدولية .

التموضع الاستدلولوجي و منهجية الدراسة

يتطلب البحث العلمي، وخصوصاً في مجال علوم التجارة ، اتباع منهج علمي محدد يحترم خصائصه وأبعاده المتفق عليها علمياً. ورغم أن الالتزام بإطار إستدلولوجي معين قد ييدو وكأنه يقييد حرية الباحث وأفكاره، إلا أن الواقع يعكس خلاف ذلك تماماً. فالاستدلولوجيا، باعتبارها فرعاً من الفلسفة، لا تتعارض مع تعدد الأفكار، بل تسمح بحرية

بناء المعرفة، لكنها تشرط تحديد الوسائل والمنطق المستخدم في ذلك حيث إن اختيار منهجه محمد يمنع الباحث وضوحاً في تحديد طرق البحث وصياغة الفروض، مما يؤدي إلى نتائج مبررة تحظى بدرجة من الثقة والقبول، خاصة أن أبستمولوجيا التسخير تسمح بالتموضع ضمن المنظور الوضعي، التفسيري أو البنائي، ما يتبع نهجاً موضوعياً بعيداً عن التحيز الذاتي ويفؤدي إلى نتائج واقعية. في المقابل، يجد الباحث نفسه أمام خيار تبني الذاتية والاستناد إلى الإدراك الشخصي لإطلاق أحكام نسبية، وبحكم انتماء علوم التسخير للعلوم الإنسانية، يواجه الباحث تحدي اختيار النموذج الملائم في ظل طبيعة المجتمعات المدروسة، حيث يصعب الاعتماد على النتائج الكمية البحثة دون الأخذ بالاستقراء والواقعية ، من هنا تبرز الحاجة إلى درجة من الحرية تسمح بالجمع بين نموذج ،ويختلف الباحثون في مواقفهم حول هذا الأمر؛ فالبعض يرى أن الالتزام بنموذج واحد ضرورة حتمية، بينما يفضل آخرون الجمع بين الموضوعية والذاتية عبر نموذج العقلانية الذاتية، الذي يدمج بين النموذجين ويعتبر امتداداً متطرفاً للنموذج الوضعي، فيما يعرف بالنموذج "بعد الوضعي" أو الواقعي أو الوصفي . (غربال، 2021، الصفحات 9-10).

منهجية الدراسة :

سنعتمد في هذا البحث على أكثر من منهجه من مناهج البحث العلمي حيث سنعتمد على منهجه الوصفي للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالدراسة و بأهداف الدراسة و فحص فرضيات الدراسة ، وهو منهجه المناسب و الأفضل لمثل هذه الدراسات ويعرف منهجه الوصفي بأنه أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة و وصف الظواهر و المشكلات العملية و وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة مشكلة و استخلاص عدد من الأسباب لتي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة و قد تم استخدام هذا منهجه من أجل جمع أكبر من المعلومات و استخلاص النتائج منها .

الحدود الزمانية والمكانية

كانت الدراسة الرمزية دراسة مقطعة اي مرة واحدة في وقت واحد.

أهمية الدراسة :

ان الاسباب التي تدفعنا لاختيار هذا الموضوع عديدة و منها ما هو موضوعي و منها ما هو ذاتي ، اي ان موضوعنا هذا هو محل تخصصنا على المستوى الدولي وثانيا نظرا لانتشاره الواسع في البيئة الدولية مقارنة بقصر مدة نشأته ، ولعل اهمها يكمن ان بطاقة الدفع الالكتروني او الحديث انتشرت في سنوات الأخيرة بصورة كبيرة و خاصة في الدول العربية والإسلامية كما تناقضت البنوك عن اصدارها بأنواعها المختلفة لتلبى احتياجات الافراد بالإضافة الى ان هذه البطاقات لاقت قبول على الصعيد الدولي حيث يستطيع حاملها ان يستخدمها في غير الدولة التي اصدرتها فهي تشبه بصبغه دوليه كما و تكمن الأهمية بالنسبة لأطراف بطاقة حيث تقدم لهم العديد من المزايا التي تشجعهم على اقتنائها لهذا سوف نقوم بألقاء الضوء على هذه الوسائل الحديثة .

أهداف الدراسة :

تحديد ما هي وسائل الدفع الحديثة من خلال بيان نشأتها و تاريخها وتطورها و تعارفها .

تحديد الظروف التي أدت إلى نشأة هذه الوسائل .

تبیان الاثار المترتبة عن استخدام هذه الوسائل في التجارة الدولية .

تبیان مدى نجاح الوسائل الحديثة للدفع مقارنة بالوسائل التقليدية في الدفع التجاري الدولي .

الفصل الأول :

دراسة نظرية لوسائل الدفع الالكتروني

تمهيد :

مع الاستخدام المتزايد والمتتامي لتكنولوجيا الاتصال، وعلى رأسها الانترنت، وجد المتعاملون الاقتصاديون مكان خصب لتفعيل معاملاتهم، مما أوجب على المستثمرين في مختلف القطاعات استخدام وسائل دفع جديدة تتلاءم والشبكة العنكبوتية؛ ألا وهي وسائل الدفع الالكترونية الحديثة.

ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي وكحل للمشاكل والعرقلات التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، عن طريق المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة .

المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع الحديث .

ان وسائل الدفع الحديثة هي الصورة طبق الأصل للوسائل التقليدية للدفع و التي نستعملها كروتين يومي في معاملاتنا ، و هنا الفرق الجوهرى بين الوسائلين هو ان وسيلة الدفع الالكترونية تتم الكترونيا بحث ولا وجود لاي حوالات او نقود معدنية او ورقية .

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع .

أصبحت النقود بمختلف أنواعها أهم أداة للتعامل في المجتمع كافة، ولقد حملت التطورات الاقتصادية والاجتماعية البنوك على ابتكار وسائل وأساليب قانونية للقيام بنشاطها بطريقة تتماشى وما تتطلبه الحياة الاقتصادية من سرعة في الإنجاز، وتمثل هذه الوسائل القانونية في وسائل الدفع "Les moyens de paiement" التي خفت من الاستخدام الكبير للنقود سواء المعدنية منها أو الورقية.

أولا : تعريف الدفع الالكتروني الحديث .

وسيلة الدفع هي تلك الاداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون ولكن مع التطور التكنولوجي، كان لابد من ظهور وسائل وفاء تتلاءم مع البيئة الغير مادية والتي تتم في اطار وسائل الاتصال الحديثة وخصوصا الانترنت ، لذلك كان من الضروري البحث عن وسيلة سداد تتلاءم مع طبيعة التجارة الالكترونية وهي الدفع الالكتروني ، والتي تتم الكترونيا دون استخدام الورق (النقد او الشبكات والمستندات وغيرها ... (بن خضرة زهر و بن بريح امال ، 2022 ، صفحة 3)

ثانيا : تعريف وسائل الدفع الالكتروني :

تمثل وسائل الدفع الالكتروني كل وسائل السداد غير التقليدية النقود الورقية، الشبكات ...) والتي تعتمد اساسا على الوسائل الرقمية فكل عملياتها تعالج إلكترونيا. ويمكن إعطاء مفهوم شامل عن وسائل الدفع الالكتروني باعتبارها تمثل "عملية تحويل الأموال، هي في الأساس ثمن السلعة أو خدمة بطريقة رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر ، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات " كما تعرف بأنها وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر بها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهددين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية التقليدية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة . (زودة عمار و بن علي عبد الغانى، 2023 ، صفحة 79)

وسلة الدفع الإلكتروني هي " وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية، مما يسهل من عملية التبادل بطريقة سهلة وآمنة " (محمد، شقنان، 2022 ، صفحة 51)

وسائل الدفع الإلكترونية : هي الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العوممية للاتصالات . (أبو بكر سالم ، 2016 ، صفحة 43)

وسيلة إلكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذكرة كمبيوتر . (قصاص عقبة و بومعروف فاطمة ، 2021، صفحة 309)

المطلب الثاني : خصائص وسائل الدفع الالكتروني

يتميز الدفع الإلكتروني بعدة خصائص من حيث عدم إمكانية الرجوع في الوفاء ومن حيث السرية والأمان ومن حيث الطبيعة الدولية و غيرها من الخصائص التي تميزها عن الوسائل التقليدية للدفع سيتم التطرق على هذه الخصائص على النحو التالي :

► خاصية السرية أو الخصوصية

تشترك الشائع السماوية والقوانين الوضعية في تأكيدها على حرمة الحياة الخاصة، وقد تبين أن من وسائل حماية المستهلك قاعدة سرية الخدمات المطلوبة للاستهلاك.

الوفاء تصرف قانوني يسمح عادة بتبادل معلومات مختلفة، حتى يقوم نظام ناجح للدفع الإلكتروني، خصوصاً على شبكة الانترنت، يجب أن تبقى المعلومات الشخصية والمصرفية للعميل والتاجر وعملية تسوية الدين ذاتها سرية، تماماً كما هو عليه الحال في النقود السائلة. (عزّة الشيّخ حامد إبراهيم محمد، 2017، صفحة 10)

فكل عمليات الدفع التي تتم ببطاقات الائتمان تسجل يمكن الاحتفاظ بها ومن ثم تحليلها وتصنيفها بفضل وسائل المعلومات الحديثة، حيث يستطيع الوسطاء ومنها شركة بطاقات الائتمان الاحتفاظ بمعلومات مختلفة عن العمليات التي تتم بين العملاء والتجار وفي مثل هذه الحالات. يجب تدخل المشروع لمنع كل من تصل إليه معلومات يستقيها بمناسبة عملية الوفاء بدين أو غيرها أن لا يحتفظ إلا بالمعلومات الضرورية الالزمة لتحقيق مصلحة جدية ومشروعية، وأن لا ينقل هذه المعلومات إلى الغير إلا موافقة صاحب العلاقة أو بنص في القانون، وقد ذهبت بعض القوانين في إطار سياسة تطوير التجارة الالكترونية، مع قيام الشعور العام بأن تناقل المعلومات بوسائل المعلومات الجديدة قد قلص إلى حد كبير نطاق الحياة الخاص للناس، إلى وضع ضوابط لحماية المعلومات الشخصية في القطاع الخاص . (عزبة الشيخ حامد ابراهيم محمد، 2017، صفحة 12)

► المصداقية العالية : لأنه تم تصميمه بحيث تكون أخطائه أقل مقارنة بطرق الدفع التقليدية . (أحمد متولي ،

(2024)

➢ يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتسع إقليمياً ودولياً، وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.

يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية : وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تحيم على إدارة عملية التبادل ، يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد : حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقاً لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرف العقد.

الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين: من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدماً ، من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقاً لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية ، يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات شبكة خاصة يقتصر الاتصال بما على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم شبكة عامة ، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة. (هادف حيزية ، صفحة 04)

➢ خاصية الأمان :

تكاد خاصية الأمان أن تكون أكثر خصائص الدفع الالكتروني أهمية وأكثرها تأثيراً على سعة انتشاره وقبوله من الجمهور، وقد بزرت هذه الخاصية في آليات الدفع الالكتروني من خلال ما يلي :

1/ أنها توفر لكل مستخدم لنظام الوفاء الالكتروني توثيقاً كاملاً لحقيقة وجود الطرف الآخر التاجر، العميل المصرف، كما تضمن أيضاً وجود وصلاحية أداة الدفع الشيك، البطاقة، النقود الالكترونية وبأن النقود المقترحة لم يسبق استعمالها من قبل، كما تذهب بعض أنظمة البطاقات الدائنة إلى اقتراح التوثيق من قبل موثقين من الغير، حيث يعمل هؤلاء على إصدار الوثائق الالكترونية التي تشتمل على المعلومات الضرورية عن أطراف العلاقة.

2/ أنها تقوم على نظام التشفير للبيانات واستخدام الأرقام السرية وذلك لضمان سرية هذه المعلومات البنكية، ومنعاً لاعراض الغير لها أو الأرقام البطاقات المستخدمة في الدفع الالكتروني بقصد استعمالها على نحو غير مشروع.

3/ أنها يجب أن تكون قادرة على تقديم ضمان لتوثيق تمام وكمال الرسائل المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة التاجر، العميل المصرف فكل واحد من هؤلاء يهمه أن يتتأكد من أن الرسالة التي وصلته قد جاءت فعلاً من الشخص المقصود، ويأن من بعث الرسالة غير قادرة على التنصل منها بعد إصدارها، فالرسالة التي فيها إذن بخصم مبلغ من النقود يجب أن تحمل توقيع العميل، كما يجب التأكد من أن الرسائل المتبادلة لم تخضع لعملية تحريف أو تعديل، سواء من العميل أو أحد أطراف عملية تسوية الدين. (عزة الشيخ حامد ابراهيم محمد، 2017)

- مستويات الأمان والتشفير: أمان بوابة الدفع هو عامل حاسم في اختيارك، تأكد من مراجعة تقييمات المستخدمين والاطلاع على معايير الأمان التي تتبعها البوابة مثل التشفير SSL، حماية بيانات العملاء تعزز من ثقتهم بمحرك ونقل من احتمالية حدوث اختراقات . (ميوز بي، 2025)
- الامثال القانوني: مصادق عليها من سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية ومعتمدة من شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "سانيم SATIM " وتحمّل النقد الآلي 11 GIE
- يسهل تتبع حركات الشراء، ومعرفة تاريخ كل عملية، كما يمكن علاج أي خطأ أو مشكلة . (احمد متولي، 2024)

المطلب الثالث : انواع وسائل الدفع الالكتروني

تعدد وسائل الدفع الحديث (الالكتروني) الى عدة انواع و تدرج فيما يلي :

الفرع الاول : النقود الالكترونية

تعتبر النقود الإلكترونية من اهم وسائل الدفع الحديث نظراً لأهميتها و كثرة تداولها مقارنة بالنقود التقليدية (الورقية و المعدنية) .

اولا : تعريف النقود الإلكترونية:

هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة .

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها " قيمة نقدية في شكل وحدات مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية صالح المستهلك" (ابو بكر سالم ، 2016)

و عرفت أيضاً على أنها " النقود التي تستخدم في تسويه المشتريات من خلال شبكته الانترنت " (زروق مروان ، 2020 ، صفحة 510)

ثانياً : اشكال النقود الالكترونية .

تحتفل اشكال النقود الإلكترونية بـ لها تخزين القيمة النقدية و حجمها على الوسيلة التكنولوجية المستخدمة في التخزين ، من خلال دراستنا نميز معيارين اساسيين للفصل بين اشكال النقود الإلكترونية وهم معيار الوسيلة و معيار القيمة النقدية .

1. معيار الوسيلة : وتعني الوسيلة المستخدمة في تخزين القيمة النقدية للنقود الإلكترونية ، و تنقسم الى :

- البطاقات سابقة الدفع Prepaid Cards : ويتم بوجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية. وتأخذ هذه البطاقات صوراً متعددة. وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه، ومن أمثلتها البطاقات الذكية Smart Cards المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبطاقة دامونت سابقة الدفع ، والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدنمارك. وهناك أيضاً بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم مثل بطاقات المنتشرة في . وهناك أخيراً بطاقات متعددة الأغراض أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم.

- القرص الصلب : ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الانترنت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود أيضاً مسمى النقود الشبكية. وطبقاً لهذه الوسيلة، فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع و الخدمات من خلال شبكة الانترنت على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

- الوسيلة المختلطة وتعد هذه الوسيلة خليطاً مركباً من الطريقتين السابقتين حيث يتم بوجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسوب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الانترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

2. معيار القيمة النقدية : يتكرر هذا المعيار على حجم القيمة النقدية المخزنة داخل الوسيلة الإلكترونية (بطاقات الكترونية او القرص الصلب) .

- بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة Tiny Value Cards وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولاراً واحداً فقط.

- بطاقات ذات قيمة متوسطة وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز 100 دولار.

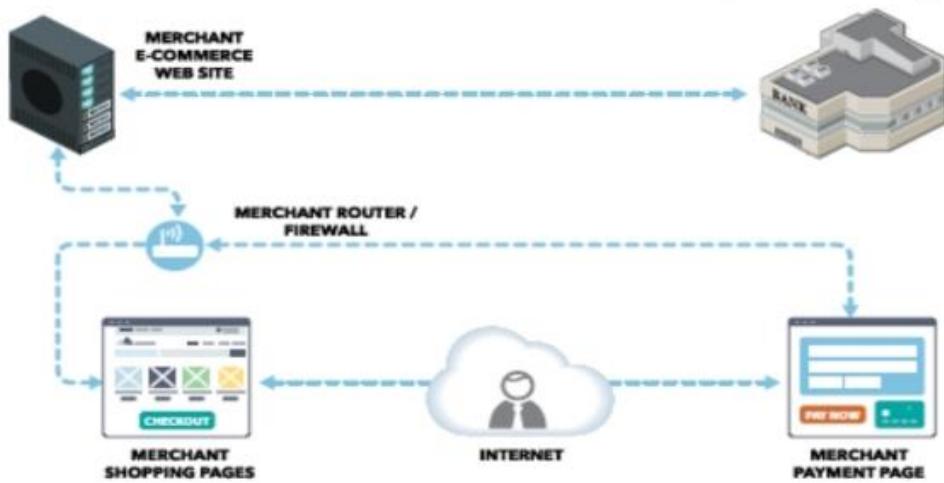
من الملاحظ إذا أن النقود الإلكترونية لم تعرف حتى هذه اللحظة فئة نقدية أكبر من المائة دولار، وإن لم يكن من المستبعد تطورها في المستقبل القريب . (سعد العبيد ، 2010)

ثالثا : خصائص النقود الإلكترونية .

نضراً لحداثة النقود الإلكترونية فأناها تميّز بمجموعه من الخصائص التي تميّزها عن النقود التقليدية (الورقية و المعدنية) ، و من الخصائص ما يلي :

- من خصائصها عدم ارتباطها بحساب بنكي : مما تميّز به النقود الإلكترونية أنها ثنائية الاستخدام وليس مرتبطة بالبنوك المركزية، فلا تحفظ البنوك بأرصتها، بعكس بطاقات الدفع الإلكتروني فإناها مرتبطة بحسابات البنك الحامل ل هذه البطاقات و يمكن صاحب البطاقة من دفع ثمن السلعة وأجرة الخدمة مقابل عمولة بنكية او مصرفية يقدمها للبنك او المصرف مقابل هذه الخدمة . (اسماعيل عبد عباس ، صفحة 25)
- ذات قيمة مالية مخزنة إلكترونيا : هي مجرد ملفات إلكترونية صغيرة مشفرة و ليس لها اي كيان مادي .
- عدم التجانس : حيث ان كل مصدر يقوم بخلق واصدار نقود الكترونية مختلفة فقط تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف ايضا بحسب عدد السلع والخدمات التي يمكن ان اشتريها شخص بواسطه تلك النقود .
- سهولة الحمل : هي أكثر عملية من النقود العاديّة نظراً لخفتها وزنها وصغر حجمها فلا يتطلّب الشخص الى حمل نقود كبيرة من اجل الشراء منتج او طلب خدمة معينة .
- النقود الإلكترونية هي نقود خاصة : النقود التقليدية او العاديّة يتم اصدارها من قبل البنك المركزي بينما النقود الإلكترونية يتم اصدارها عن طريق شركات او مؤسسات ائتمانية خاصة ، لهذا يطلق عليها المعاملات التي تتم بالنقد الإلكتروني .
- الدفع بالنقود الإلكترونية يتم عبر شبكة الكترونية : لا يمكن التداول بالنقود الإلكترونية الا بوجود جهاز حاسوب مرتبط عبر شبكة الانترنت ويتطلب على هذه المسألة عدم ضرورة المعاصرة الزمنية او المكانية اثناء استعمال العملة الإلكترونية اي لا يتشرط ان يكون دافع النقود ومن تدفع له متواجدين في مكان او زمان بل يمكن ان تتم العملية من خلال وجود طرف واحد فقط . (زكرياء مسعودي و الزهرة جقريف ، 2018 ، صفحة 44)

الشكل رقم 01 : طريقة الدفع بواسطة النقود الإلكترونية



المصدر : (مصطفى يوسف كافي ، 2013، صفحة 165)

الفرع الثاني: الشيك الإلكتروني Electronic Cheque

الشيك الإلكتروني في جوهره بديل للشيك الورقي فهو التزام قانوني بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لصالح فرد أو جهة معينة، والشيك الإلكتروني يحتوي على نفس المعلومات التي يحملها الشيك التقليدي مثل المبلغ والتاريخ المستفيد والصاحب والمسحوب عليه، إلا أنه يكتب بواسطة أداة الكترونية ويتم ختمه بتوقيع الكتروني ومن ثم يتمتع بقوة الشيك الورقي . (عزة الشيخ حامد ابراهيم محمد، 2017، صفحة 19)

أولاً: تعريف الشيك الإلكتروني .

يمكنا تعريف الشيك الإلكتروني بأنه نسخة الكترونية للشيك التقليدي الذي تم تطويره عن طريق شبكة الانترنت وله استخدام مشابه للشيك الورقي ، وهذا النوع من الشيكات يمكن استعماله بالطريقة التالية ، حيث يمكن للعميل ان يفتح رصيد الكتروني في اطار المعاملات اذ يمكنه الدفع من خلاله عن طريق ارسال الشيك للبائع بواسطة موقع رقمي ، بعد ذلك يوضع لدى الخادم الفردي ثم التعويض او الدفع بعد التتحقق من صحة التوقيع الرقمي .

ويفهم ما تقدم ان الشيك الإلكتروني يمثل الشكل المكافئ للشيك الورقي فهو عبارة عن رسالة الكترونية موقعة توقيعا الكترونيا يرسلها مصدر الشيك الى المستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك الى حساب المستفيد عن طريق مصرف يعمل عبر الانترنت والذي يقوم عند ابالغ الشيك واعادته الى حامل الشيك الكترونيا ، يتأكد حامل الشيك (المستفيد) بأنه قد تم صرف الشيك وتحولت قيمته الى حسابه .

وبذلك نستنتج تعريفاً موحداً للشيك اي هو عبارة عن وثيقه الكترونية ترسل عن طريق البريد الإلكتروني تكون موقعة ومؤثثة الكترونياً يتم تبادلها بين الساحب والمستفيد من خلال وسيط الكتروني يتأكد من صحة الرصيد وبواسطة أحد المصارف الإلكترونية مباشرة . (شريف هنية، 2014، صفحة 116)

ثانياً : خصائص الشيك الإلكتروني.

✓ الشيك الإلكتروني قابل للمعالجة الكترونياً:

ان الشيك محرر يستوفي كافة الشروط القانونية المقررة يرتب كافة اثاره القانونية على المعاملين به بحيث يعد بمثابة محرر ثلاثي الاطراف معالج الكترونياً بصورة كلية أو جزئية ، يحتوي على امر صادر من الساحب موجه إلى المسحوب عليه بان يدفع مبلغ من النقود لشخص ثالث هو المستفيد لدى الاطلاع عليه.

والملاحظ ان الشيك الإلكتروني ما هو الا شيك تقليدي بنفس البيانات التي يشترطها القانون في الشيك التقليدي تقريباً ، يمكن الاختلاف فقط في بعض منها نظراً لطبيعته و طريقة معالجته التي تتم بطريقة الكترونية ، و عليه بمجرد تلقي المصرف الشيك تتم معالجته الكترونياً، وهي الخاصية التي يتمتع بها الشيك الإلكتروني عن الشيك التقليدي .

✓ تداول الشيك الإلكتروني بالطرق التجارية والعادلة

ما لا شك فيه ان الشيك باعتباره ورقة تجارية يتم تداولها بين الاشخاص بالطرق التجارية لا سيما منها التظهير الذي يعد بمثابة الآلية التي تسمح بانتقال السند والحق المحمول به ، او عن طريق المناولة او التسلیم اليدوي على اساس ان الشيك التقليدي قوامه الدعامة الورقية . على عكس الشيك الإلكتروني فان تداوله يتم بالظهور و ان هذا الاخير اي التظهير يعتمد على المعالجة الإلكترونية عبر التوقيع الإلكتروني الذي يقابل التظهير الناقل للملكية في الشيك التقليدي

وللتوضيح ذلك ان التظهير الإلكتروني يستوجب على الاشخاص المعاملين بالشيك تملکهم احد انظمة الاتصال الإلكتروني .

- نظام FSTC الذي يتم من خلاله نقل الشيك من الشيك الورقي الى الشيك الافتراضي . كل ذلك عبر موقع على الانترنت .
- نظام Net Chex الذي من خلاله يتم تقديم للمتعامل التأكيد على البيانات و اتمام عملية تسوية الدين المحمول بالشيك

- ان هذه الانظمة للاتصال تسمح القيام بعملية انتقال السندي من الساحب باعتباره محرر، على ان تتم معالجته من قبل المستفيد لأجل وصوله الى من يجب عليه الوفاء و هو بطبيعة الحال بنك الساحب أو بالأحرى المسحوب عليه القابل .

✓ قابلية الشيك الإلكتروني للوفاء بمجرد الاطلاع عليه.

من الجدير باللاحظة ان الشيك الإلكتروني يحرر لأداء وظيفة اساسية تتمثل في الوفاء ليس الا، ومنه يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه من جهة و من جهة أخرى استنادا الى احكام المادة 500 من القانون التجاري استبعاد ادراج اي قيد او اي شرط مخالف لذلك و الا يعتبر الشرط منعدم الاثر مباشرة . (محمد لمين بن قايد علي، 2022، صفحة 88)

ثالثا : مراحل اصدار الشيك الإلكتروني

الشيك الإلكتروني وسيلة دفع هدفها تسوية المعاملات التي تتم عن بعد وحتى المعاملات العادي، فيتم الدفع من خلال اعطاء الأمر بذلك وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين أطراف العقد ، أما النقود التي يتم من خلالها تسوية المعاملات عن طريق الشيك الإلكتروني يمكن أن تكون مخصصة سلفا المباشرة هذا الغرض فتتم عملية الخصم من المبلغ المخصص مسبقا لهذا الغرض ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد المرور مراحل يمكننا حصرها في :

- وجود مؤسسات الكترونية وهي احد مظاهر الثورة الرقمية، وهو عبارة عن مؤسسات مصرفية الكترونية مثل (مصارف الكترونية ، شركات سمسرة – شركات بطاقة ائتمان) ، تقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية للعملاء من خلال فتح حسابات و التعاقد معهم، ويصدر المصرف الشيك الذكي وبذلك فانه بعد وسيط بين التاجر والمستهلك ويقوم بإجراءات الحماية الالزمة لبيانات الشيك . (حاتم غائب سعيد، 2021، صفحة 303)

● يقوم المصدر للشيك بتجهيزه وإرساله عبر شبكة الانترنت إلى الشخص المراد التسليم عن طريقه (حامله)، إذ تقوم فكرة عمل الشيك الإلكتروني بشكل مبسط على أن يكون للشخص المتعامل به كالبائعين مثلاً موقعاً على الشبكة ، و يكون موجود عليه نموذج الدفع أو الفاتورة التي يتضمنها الموقع بنموذج الشيكات الإلكترونية. يقوم المشتري بعد ذلك بتبعة نموذج الشراء، أو الفاتورة، حيث تعود بعد ذلك إلى البائع مباشرة عبر البريد الإلكتروني .

- بعد تبعتها يقوم الشخص الذي يكون في أغلب الأحيان البائع والمستلم للشيك (حامله) في نفس الوقت باعتماده وتقديمه للبنك عبر شبكة الانترنت لكن جرت العادة أن يتدخل وسيط في هذه العملية إذ بمجرد وصول البريد الإلكتروني وفي الوقت ذاته يحرر هذا الشخص شيئاً إلكترونياً لصالح وسيط ، الذي يتحقق

بدوره من صحة المعلومات البنكية ومن خلال الاستفسار عبر الشبكة في قاعدة معلومات بنك العميل، فيرسل مباشرة إشعارا رسميا للبائع والمشتري بمدى صلاحية العملية ويفهم ما تقدم أن الوسيط الذي هو حلقة الوصل بين مصدر الشيك الإلكتروني والبائع يقوم بنوعين من الخدمات:

أ - الأولى : وهي ما تسمى الخدمة العادية (I-Check) والتي يتم فيها إصدار الشيك الإلكتروني بدون التأكد من حساب العميل .

ب - الثانية : هي ما تسمى الخدمة الممتازة (I-Check Plus) والتي يفحص فيها الوسيط الكثير من المعلومات المهمة مثل تاريخ العميل وسمعته في إصدار الشيكات لدى البنك، وعدم وجود شيكات مسروقة كما يتتأكد من عدم وجود حساب المشتري في حالة تجميد لحظة عملية الشراء، أو دفع الفاتورة.

- يأتي دور البنك هنا بتحويل القيمة المحولة من الشيك (قيمة مالية) إلى الحساب الخاص بحامل الشيك، لكن إن وجد وسيط فيختلف الأمر إذ يحرر موقع وسيط الدفع بالشيكات شيئاً الكترونيا، نيابة عن المشتري، ويودعه في حساب البائع مباشرة ، ويقول وسيط بإرسال كشف بقيمة العمولات المستحقة إلى البائع كل نهاية شهر، ويقبل الدفع بالشيكات الإلكترونية، والتي لا تتحسب هذه العمولات كنسبة من قيمة العملية، مهما كان حجمها بل كقيمة ثابتة، كما انه ليس هناك وقت محدد على معالجة هذه العمليات.

- ثم يقوم البنك بعد تحويل القيمة بإلغاء الشيك .

- وأخيراً يقوم البنك بإعادة الشيك نفسه إلى المستلم الفعلي (حامل الشيك) وهنا تعتبر عملية إعادة الشيك المصروف مهمة لدى البنك حيث يعني بما أنه الدليل القاطع لدى البنك أنه تم صرف الشيك لحامله.
- كل هذه العمليات التي تم هي عمليات وحركات مالية يتم إجراؤها عن طريق صفحات الانترنت وحتى يتأكد الشخص الذي تم تحويل المبلغ له (حامله) أن القيمة المالية قد تم استلامها فعليه الدخول إلى صفحة الانترنت وعلى صفحة الحساب الخاص به إن كان عن طريق صفحة البنك الإلكترونية أو أي جهة أخرى والتأكد من أن المبلغ قد تم تحويله إلى حسابه الخاص .

من خلال هذه المراحل يتبيّن أن الوفاء بالشيكل الإلكتروني هو تفزيذ الأمر بالدفع. يتم بخطوات متتالية تبدأ لدى العميل الذي يصدر الأمر بالوفاء الكترونيا ليصل للبنك الذي ينفذ هذا الأمر بدفع قسمته للمستفيد. (شريف هنية، 2014، صفحة 125)

الفرع الثالث : بطاقات الائتمان الإلكترونية

تعتبر بطاقات الائتمان أحد وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة والتي اختلف الفقه والعلماء في تسميتها ، فمنهم من يسميها بالبطاقات البلاستيكية ومنهم من يسميها بالبطاقات الذاتية او بطاقات دفع او بطاقات الائتمان وهناك من

يطلق عليها اسم البطاقات البنكية ، وعليه وتمهيداً لموضوع بحثنا سنحاول تطرق من خلال هذا الفرع لكافة الجوانب المحيطة بالبطاقة الإلكترونية الائتمانية وللوصول لمفهومها الشامل .

أولاً : تعريف بطاقات الائتمان .

1. من حيث الشكل :

تنقق جميع بطاقات الائتمان في الخواص الشكلية التي تتكون منها، فجميعها مصنوع من مادة كلوريد الفنيل غير المرن، ومدون عليها بيانات مرئية ملقة ببيانات أخرى غير مرتبة وجميعها تستخدم في وسط إلكتروني. وبالتالي يمكن تعريف بطاقات الائتمان من الناحية الشكلية على أنها بطاقات مستطيلة من البلاستيك تحمل اسم وشعار المؤسسة العالمية الراعية لها واسم البنك المصدر لها واسم ورقم حساب العميل، وأحياناً صورته وتاريخ انتهاء صلاحيتها، ومثبت على خلفيتها شريط مغناطيسي يحمل جميع البيانات المشفرة والخاصة بالبنك المصدر وتحاميل البطاقة . (عماروش خديجة ايمان ، 2017 ، صفحة 62)

2. من حيث الناحية القانونية :

تعتبر بطاقات الائتمان من وجهة نظر قانونية على أنها عبارة عن عقد يتعهد بمقتضاه مصدر البطاقة، بفتح اعتماد يبلغ معين لمصلحة شخص آخر هو حامل البطاقة الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بمشترياته لدى المحلات التجارية التي ترتبط مع مصدر البطاقة بعقد تتعهد فيه بقبوتها الوفاء بمشتريات حاملي البطاقات الصادرة عن الطرف الأول، على أن تتم التسوية النهائية بعد كل مدة محددة (برباح هدى، 2022 ، صفحة 30)

3. من ناحية الوظيفة :

تعرف بطاقات الائتمان طبقاً لوظيفتها على أنها أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والتجار والبنوك، كبديل عن النقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة الحامل البطاقة مقابل توقيعه للتاجر على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل قيمته البنك المصدر للبطاقة الذي صرخ له بقبول البطاقة كوسيلة للدفع، بحيث يطلق على عملية التسوية بين البنك والأطراف فيها اسم نظام الدفع الإلكتروني، والذي تقوم بتنفيذها هيئات الدولة الراعية لتلك البطاقات، ويعتبرها جانب آخر من علم الحاسوب الآلي على أنها بطاقات مغطى سطحها بمادة قابلة للمغناطيسة يمكن تسجيل بيانات عليها، وبالتالي فإن وظيفتها في هذه الحالة هي تخزين البيانات . (عماروش خديجة ايمان ، 2017 ، صفحة 61)

تعريف شامل :

بطاقة الائتمان أو البطاقة الائتمانية هي بطاقة بلاستيكية صغيرة تستعمل في عمليات الدفع والشراء، تقوم الشركات المزودة للبطاقات الائتمانية بوضع حد أعلى للدفع يمكن استخدامها في البطاقة. ومن أشهر بطاقات الائتمان في العالم وتحمل Master Card و Visa Card و ماستر كارد و تتحمل مسؤولية الدفع باسم صاحبها ورقم حسابه وتسخدم هذه البطاقات في وسائل الدفع المختلفة مثل سداد الالتزامات والتسوق وشراء الكهرباء وشحن الموبايل بالإضافة لسحب النقود كما يمكن بواسطة هذه البطاقة توريد النقد ومعرفة الرصيد. (الرجاء عبد الله ، 2015، صفحة 48)

ثانياً : أنواع بطاقات الائتمان.

تعددت أنواع بطاقات الائتمانية وفق معيارين اساسيين (من حيث المصدر و من حيث الاستخدام) ، و نذكر منها:

1 . من حيث الجهة المصدرة لها : يختص هذا النوع بالبطاقات المصدرة من طرف منظمات و هيئات عالمية تمنح للبطاقة الطابع القانوني والوظيفي و من أكبر و أهم المنظمات المصدرة لها هذه البطاقات هي :

- شركة أميركان إكسبريس
- جي بي مورغان تشيس وشركاه
- البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود
- باركليز بي إل سي
- شركة سيتي غروب
- شركة كابيتال ون المالية
- شركة بنك أوف أمريكا . (محمد سناجلا، 2024)

و للتعرف أكثر بأنواع البطاقات حسب الجهة المصدرة لها نتطرق لبعض لبعضها و نذكر منها :

أ . البطاقات التي تصدرها المنظمات العالمية : هي البطاقات التي تصدر من بنوك مرخص لها من المنظمة العالمية الراعية للبطاقة ، بحيث لا تعتبر هذه المنظمات مؤسسات مالية تقوم بإصدار البطاقات، وإنما هي بمثابة ناد يمنح المصارف ترخيص أو تفويض لإصدار البطاقات ويساعدهم على إدارة خدماتها و يجب وضع اسم وشعار المنظمة على البطاقة، ومن أشهر أنواع هذه البطاقات نجد بطاقات الفيزا والماستر كارد (عمارة خديجة إيمان ، 2017 ، صفحة 63)

ادت الضرورة والاحتياج الى تعدد البطاقات الائتمانية الإلكترونية في دول العالم ككل فأصبحت المنظمات والهيئات العالمية تصدر بطاقات ائتمان خاصة بنوع الخدمة المطلوبة ومن البطاقات الأكثر استخداماً نجد :

بطاقات تشارك في عضوية إصدارها كافة البنوك على مستوى العالم تحت رعاية منظمة عالمية مثل بطاقة الفيزا والماستر كارد .

✓ الفيزا : ناد في لندن يساعد المصارف الأعضاء لديه على إدارة خدماتهم، وتكون إدارتها من ممثلي بنوك الأعضاء، وترخص للمصارف الراغبة في إصدار بطاقة الفيزا حسب الاتفاق المبرم بينها وبينهم . (حازم محمود الوادي، 2019، صفحة 143)

✓ بطاقات ائتمانية آمنة للتسوق عبر الإنترنت و هي كحد ائتماني أعلى يواكب أسلوب حياتك الخاص ، تتميز بامكانية الحصول على بطاقات إضافية لأفراد عائلتك أو بطاقة خاصة بالتسوق عبر الإنترنت بحد ائتماني منخفض

✓ بطاقة فيزا ماستر كارد الائتمانية الذهبية :

من مميزات البطاقة :

متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبدون أي عمولات أو رسوم تأخر السداد.

حد ائتماني مناسب ليلاً من احتياجات كل عميل .

إصدار فوري للبطاقة في أي من فرع خلال ٣٠ دقيقة .

خصومات فورية لدى العديد من المحلات التجارية فور الحصول على البطاقة.

برنامجه مكافآت يمكن من استبدال النقاط بمكافآت مميزة .

➤ بطاقة فيزا ماستر كارد الائتمانية الفضية :

من مميزات البطاقة :

متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبدون أي عمولات أو رسوم تأخر السداد

إصدار فوري للبطاقة في أي من فروعنا خلال ٣٠ دقيقة.

خصومات فورية لدى العديد من المحلات التجارية فور الحصول على البطاقة . (حازم محمود الوادي، 2019، صفحة 148/149)

➤ بطاقة قسط الائتمانية :

من مميزات البطاقة :

متوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي مجازة من الهيئة الشرعية .

السحب النقدي .

التسديد بأقساط ميسرة ومرنة 10% فقط من قيمة كل قسط أو ٣٠٠ ريال بحسب أيهما أكبر من المبلغ المستحق دون دفع أي مبالغ أو تكالفة إضافية على المبلغ القائم .

تتيح التسوق والتسديد على أقساط شهرية بدون أي عمولات أو مبالغ إضافية .

عروض وتخفيضات مميزة شهرية وسنوية .

آمنة للتسوق عبر الإنترن特 .

تتيح مكافآت فرصة استبدال نقاط الاستخدام بهدايا وخدمات .

► بطاقات فيزا لك الائتمانية للسيدات :

من مميزات البطاقة :

تمنح هذه البطاقة العروض والخصومات الخاصة في منافذ البيع النسائية لأفضل السلع والخدمات .
متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبدون أي عمولات أو رسوم تأخير السداد .

خصومات فورية لدى العديد من المحلات التجارية فور الحصول على البطاقة
اصدار فوري للبطاقة في أي من فروعنا خلال ٣٠ دقيقة .

► بطاقة فيزا "تسوق"

بطاقة فيزا "تسوق" هي بطاقة ذات حد ائتماني منخفض ، تتيح تسديد قيمة المشتريات عن طريق الإنترن特 أو نقاط البيع المختلفة ، أو استخدامها للسحب النقدي من أي من أجهزة الصراف الآلي التي تقبل التعامل ببطاقات فيزا.

يجب شحن البطاقة قبل استخدامها، وذلك بتحويل أي مبلغ نقدي من الحساب الجاري إلى حساب البطاقة باستخدام المباشر للأفراد . عند نفاذ الرصيد المحول إلى بطاقة، فلا تستخدم إلا بعد إعادة شحنها مرة أخرى .

باستخدام بطاقة في الشراء، فأنت تنضم تلقائياً لنظام المكافآت المعمول به في المصرف العملاء البطاقات الائتمانية

مميزات البطاقة :

متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبدون أي عمولات أو رسوم تأخير السداد

إصدار فوري للبطاقة في أي من فروعنا خلال ٣٠ دقيقة

خصومات فورية لدى العديد من المحلات التجارية فور الحصول على البطاقة .

تتيح فرصة الانضمام لنظام مكافآت

آمنة للتسوق عبر الإنترنٌت من خلال التحكم برصيد البطاقة .

سهولة الحصول على البطاقة لمن تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة .

► بطاقة ميني فيزا الائتمانية :

بطاقة ميني فيزا سهلت العمل في جميع الأوقات. حيث يمكن وضعها في سلسلة المفاتيح الخاصة من دون الشعور بها لتصل مع حاملها إلى أي مكان وتصدر بطاقة ميني فيزا الائتمانية كبطاقة إضافية للبطاقة الرئيسية (حازم محمود الوادي، 2019، صفحة 151)

2 . من حيث الاستخدام : في هذا النوع نجد ان هناك معيارين من حيث الاستخدام احدهما بطاقة تستخدم للسحب والآخر بطاقة تستخدم للدفع وهي:

أ . بطاقة السحب:

هي بطاقة وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقد والشبايك الآوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى :

الاطلاع على الرصيد، إجراء تحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات واستلامه الخ.

والأصل أن حامل بطاقة الصرف الآلي يستطيع استخدامها على مدار الساعة للسحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للبنك المصدر لها، ولكن تطور استخدامها بعد ذلك ليشمل السحب من أجهزة مختلف البنوك المشتركة في شبكة اتصال موحدة، كما يمكن استخدامها لدى التجار الذين لديهم أجهزة مطارات، بحيث يكونوا متصلين إلكترونيا مع البنوك ذات العلاقة، وذلك كله نتيجة ربط شبكات البنوك المختلفة (جليل احمد و رشام كهينة، 2009، صفحة 113)

ب . بطاقة الدفع :

► بطاقة الخصم او القيد الفوري Debit Card وهي بطاقة بسيطة تمكن الجهة المصدرة لها من استيفاء قيمة المعاملة المالية التي يجريها العميل حامل البطاقة من رصيده مباشرة ، ويشترط ان يكون رصيد العميل

كافي لغطية قيمة العملة، إذ أن البنك أو المؤسسة المالية المصدرة لها لا تقدم لحامليها أي قرض فعلي .

(سليماني مصطفى و بحموي شريف ، 2017، صفحة 140)

يتطلب إصدار هذه البطاقة فتح حساب جار، ويودع فيه مبلغ لا يقل مقدار رصيده عن الحد الأقصى المسموح له بالشراء في حدوده، وبعد شرائه للسلعة أو الخدمة يرسل صاحب مستند الشراء إلى البنك ليخصمها من حسابه ويتم خصم قيمة المسحوبات النقدية من الآلات سحب النقود أو البنك من حساب حامل البطاقة .

► بطاقات القيد لأجل : يستعمل كأداة وفاء وائتمان، حيث أن الجهة المصدرة للبطاقة لا تشرط وجود رصيد لدى حساب العميل، وتنحه سقفاً معيناً والذي يمكنه من الاقتراض إلى أجل قصير. فيتمت بـأجل للوفاء بشمن السلع والخدمات ، يتم في هذه البطاقة الحاسبة الشهرية بين صاحبها والبنك، بإرسال البنك مصدر البطاقة لحامليها كشف حساب شهري يتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته ومسحوباته النقدية، وعليه سداد تلك المبالغ خلال المدة التي يحددها المصرف في كشف الحساب، وإذا تأخر عن تلك الفترة ترتب عليه فائدة تحدد في عقد إصدار العقد . سميت بـبطاقة القيد الأجل أو الوفاء المؤجل.

► بطاقات الائتمان المتتجدة Charge Card : الائتمان في هذا النوع من البطاقات هو دين متتجدد على شكل دفعات، فتقوم على أساس تقسيط الدين، حيث تمنع حامل البطاقة ميزة أن يسد المبلغ الإجمالي للكشف الشهري على أقساط، وله مطلق الحرية في دفع المبلغ المستحق دفعات كاملة أو على أقساط شهرية، وهذا النوع هو الأكثر انتشاراً في الدول الصناعية، والأحدث إصداراً، وتحسّد الوصف الحقيقي للائتمان (سليماني مصطفى و بحموي شريف ، 2017، صفحة 141)

ثالثاً : مزايا و عيوب بـطاقة الائتمان .

تعددت بـطاقات الائتمان الإلكترونية وتنوعت استخداماتها على النطاق العالمي والمحلّي ، واصبح استخدامها ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال المعاملات التجارية والمصرفية ، الا ان هناك عيوب ناجمة عن التعامل بـمحات البطاقات ما أدى إلى احداث مخاوف لمستعملها .

أ / مزايا استعمالات بـطاقات الائتمان.

- ✓ انتشار التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت اصبحت التجارة الإلكترونية هي سمة العصر الحديث فالكثير من السلع والخدمات أصبحت يتم الحصول عليها من خلال الواقع الإلكتروني عبر شبكة الإنترت.
- ✓ ظهور المصارف الإلكترونية وخدمات مصرافية جديدة: إن وجود شبكة الإنترت وازدياد مستخدميها واستغلالها في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، أدى إلى ظهور المصارف الإلكترونية واستحداث الخدمات المصرافية الجديدة التي أستوجب التعامل بالبطاقات البنكية وغيرها من وسائل الدفع الإلكتروني

- ✓ ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات: لقد أدى ظهور مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات إلى بروز مجال إنتاج وتسويق البطاقات البنكية ومنح العديد من المزايا والخصومات على تلك عند استخدام البطاقات البنكية والتي تعد من أشهر وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة بلدان العالم.
 - ✓ الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الإنترنت من العوامل التي تدفع وتساعد الأفراد على استخدام البطاقات الائتمانية الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الإنترنت، حيث أنه وإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون البطاقات المصرفية كوسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية طرفا فيها وقد كان انتشار التجارة الإلكترونية سبباً كافياً لابتكار العديد من وسائل الأمان مثل التوقيع الإلكتروني والتشفير.
 - ✓ انخفاض فعالية وسائل الدفع التقليدية من الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة استخدام بطاقة الائتمان انخفاض فعالية وسائل الدفع التقليدية حيث قد لا تتم المدفوعات بالطرق التقليدية في الأوقات المحددة والمتفق عليها من قبل الطرفين البائع والمشتري (نسرين سليمان حسين و آخرون، 2024، صفحة 98)
 - ✓ رغم أن بطاقات الائتمان يمكن أن تعرض صاحبها لعمليات احتيال، إلا أنها على الجانب الآخر إذا فقدت يمكن الإبلاغ عن فقدانها ف يتم إيقافها ، أما النقود إذا ضاعت أو سُرقت لا يكون هناك إمكانية لإرجاعها.
 - ✓ يتمتع حامل بطاقة الائتمان بتمويل مجاني يتراوح بين ٢٥ و ٥٥ يوم، كما يستفيد من سهولة استخدام التي تتمتع به البطاقة وتخفيف حاجة المتعامل إلى النقود وارتياده من مخاطرها.
 - ✓ بالنسبة للتاجر ترحب الحالات التجارية باستعمال البطاقة الائتمانية لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها على الرغم من العمولة التي تدفعها ، هذه الحالات للبنوك المصدرة للبطاقة إلا أن الزيادة في حجم المبيعات يغطي ويسهولة نفقات هذه العملية ، كما تستطيع هذه الحالات تحقيق مزايا البيع الأجل مع الحصول على قيمة مبيعاتها فوراً خاصة إذا تمت المبيعات في آخر الشهر وذلك بمجرد تقديم ما يفيد عملية البنك إلى أقرب بنك.
 - ✓ وتمكن هذه الحالات أيضاً من الاستفادة بالفرق بين أسعار العملات وأسعار المخصم إذا رغب التاجر بيع بضاعته بالتقسيط وخصم الكمبيالات فيما بعد لتحصيل قيمتها نقداً ، ولا يتحمل التاجر مخاطر الائتمان في حالة البيع بالبطاقة عندما يرفض حاملوها دفع ما عليهم إذ أن الذي يتحمل هذه المخاطر هو البنك.
 - ✓ أما بالنسبة للبنك التجاري :
- يمثل النظام في حد ذاته إشهاراً للبنك ، يعطي هذا النظام عائدات عالية للبنك.
- ضمان عدد كبير من حاملي البطاقات كزبائن دائمين للبنك.

إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التجار مضطط لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبالتالي تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه حتى ترجع كوديعة . (مصطفى كافي، 2011، صفحة 46)

ب / العيوب الناجمة عن استخدامات بطاقات الائتمان.

رغم أن بطاقات الائتمان تقدم مزايا عديدة، إلا أنها تحمل أيضاً بعض العيوب المحتملة ، لذا يُعدّ فهم مخاطر فتح بطاقة ائتمان جديدة أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على وضعك المالي ، ومن العيوب الناجمة عن استخدامات بطاقات الائتمان ما يلي :

- **أسعار الفائدة والرسوم :** إن أحد العيوب الكبيرة لاستخدام بطاقات الائتمان هو إمكانية تراكم أسعار فائدة عالية على أرصدتك غير المدفوعة ، ستفرض عليك فائدة إذا لم تُسدّد رصيده بالكامل شهرياً ، تراكم الفائدة بسرعة مما يصعب عليك سداد الدين مع مرور الوقت ، بالإضافة إلى الرسوم السنوية .
- **إغراء الإفراط في الإنفاق :** تُعدّ بطاقات الائتمان وسيلة راحة كبيرة، لكنها قد تدفع البعض أيضاً إلى الإفراط في الإنفاق. فالمتعة الفورية التي تُتيحها عملية تمرير البطاقة، دون الحاجة إلى دفع أي نقود، قد تكون مغرية لبعض الأشخاص الذين لا يربطون عادات إنفاقهم بالديون المتراكمة عليهم تذكر أن وجود أرصدة مرتفعة على بطاقات الائتمان الخاصة بك يزيد من خطر التخلف عن سداد مدفوعاتك ، وكلاهما يمكن أن يضر بصحتك المالية و يؤدي إلى انخفاض درجة الائتمان الخاصة بك.
- **خطر تراكم الديون :** قد يؤدي سهولة الحصول على الائتمان إلى اضطرار بعض المفترضين إلى تجاوز احتياجاتهم. كما أن أسعار الفائدة المرتفعة ورسوم التأخير في السداد قد تجعل سداد أرصدة بطاقات الائتمان أمراً بالغ الصعوبة، مما يؤدي في النهاية إلى دوامة ديون يصعب التخلص منها بشكل متزايد.
- **التأخير في السداد :** إن تفويت حتى دفعه واحدة فقط يمكن أن يؤدي إلى فرض رسوم تأخير باهظة وزيادة معدل الفائدة من جهة إصدار بطاقةك. (الكتروني.s.d.,
- **عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء تفقد الثقة بين البنك والعميل .**
- **سرقة البطاقات الائتمانية أو ضياعها أو استعمالها من طرف الغير .**
- **التكليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع البطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة لمدة ٥٥ يوم .**
- **خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين، فالنماذج في استعمال البطاقة مع قلة الإبداعات لدى البنك التجاري ووجود صعوبة في رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي، يجعل الفرق الموجود في العملة غير مؤثر و يؤدي ذلك إلى وقوع البنك في مشكلة السيولة خاصة في حالة عدم دفع المستحقات في وقتها.**

- المنافسة من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية لأنه في أي عمل تجاري هناك منافسة وبتعدد البنوك العارضة لخدمات البطاقة الائتمانية وتحسينها يزداد خطط المنافسة بين البنوك التجارية. (مصطفى كاكي، 2011، صفحة 47)

الفرع الرابع : التحويلات المصرفية الالكترونية .

تعد عملية التحويل المصرفى الالكترونى الأكثرا انتشارا مقارنة بين العمليات المصرفية الأخرى ، لا سيما بتطور التكنولوجيا المالية و المصرفية في الوقت الراهن ، نخالو في هذا الفرع الالام بمكافحة المعلومات التي تساعدنا على التعرف بعملية التحويل المصرفى و خطواتها و صورها .

أولا : تعريف التحويلات المصرفية.

عرفه القانون النموذجي للتحويلات الدولية للأموال model lawon international Crédit الصادر في 1992 عن لجنة الأمم المتحدة المعروفة uncitral . يعرف هذا القانون التحويل المصرفى بأنه مجموعة العمليات التي تبدأ بأمر الدفع الصادر عن الأمر يهدف وضع قيمة الحوالة تحت تصرف المستفيد ، ويشمل التعريف أي أمر دفع صادر عن بنك الأمر أو أي بنك وسيط يهدف إلى تنفيذ أمر الدفع الصادر عن الأمر ، وهذا التعريف يطابق تقريرا التعريف السابق المشار إليه و الوارد في القانون الأمريكي . (قدة حبيبة ، 2014، صفحة 31)

حيث تقوم العديد من المصارف بالمشاركة في شبكة حسابات تتولى التداول الإلكتروني الملايين القىود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنة فيما بين المصارف وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصلة المصرفية، ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة ، ومن المتوقع استخدام الأقمار الصناعية لتشمل المصارف العالمية في نطاق التسويات المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف وسيكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ يتبع لهذه المصارف، امكانية التسوية الفورية من دفع وتلقى الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها، كما يتبع هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الإلكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات.

وتمثل إجراءات عملية التحويل المالي الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجاً معتمداً لصالح الجهة المستفيدة، ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً)، ويختلف نموذج التحويلات الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، عادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات الالزمة للتحويلات . (حنان طهاري و ام الخير قوق ، 2022، صفحة 917)

ثانياً : صور التحويلات المصرفية.

1/ التحويل المصرفي الإلكتروني بحسب المستفيد :

يتم التحويل المصرفي الإلكتروني من حساب إلى آخر مفتوح بحساب الأمر بالتحويل لدى نفس البنك وهي الصورة الغالبة سواء كانت تلك الحسابات في نفس الفرع أو في فرع آخر لذات البنك، وفي حال إتمام تلك العملية فإنها تعتبر عملية تحويل داخلية بالنسبة للبنك بالرغم من اختلاف الفرع، لأن كل فروع البنك تعتبر شخصية واحدة، إذ لا يتمتع كل فرع لذات البنك بشخصية مستقلة . وأهم ما يميز هذه الحالة. أن أطراف هذه العملية هما اثنان فقط الأمر وهو ذاته المستفيد والبنك .

2/ التحويل المصرفي الإلكتروني بحسب البنك / البنوك المتدخلة .

تتضمن هذه الحالة صورتان الأولى تمثل في التحويل البنكي بين حسابين في البنك الواحد والثانية في التحويل بين حسابين في بنكين مختلفين، ففي الصورة الأولى يقوم البنك بخصم مبلغ الحوالة من حساب العميل الأمر وإضافته إلى حساب المستفيد. حيث يترتب على ذلك نقص جانب حساب الأمر، ليزيد نفس القدر حساب المستفيد مع ثبات مجموع أرصدة البنك

تعد هذه الصورة من أبسط صور الحالات والأسرع والأكثر استخداماً، حيث تتم هذه العملية في لحظة واحدة، إذ يليدو انعدام الفارق الزمني واضحاً بين عملية الخصم والإضافة عند استعمال القيد في الحاسوب، وفي الصورة الثانية تمثل بين حسابين مختلفين في بنكين مختلفين، إذ يتم خصم قيمة الحوالة من حساب العميل الأمر ويقوم بالمقابل بنك المستفيد بقيد قيمة الحوالة في حساب المستفيد ومن ثم تتم عملية التسوية بين البنكين بطريق المقاضة .

وكانت المقاضة الإلكترونية قد دخلت مرحلة انتقالية بالتزامن مع إدخال نظم تقنية المعلومات في البنوك، وتطبيق نظام التحويل الإلكتروني **Electronic Funds Transfer**، ومن أشهر الأنظمة المعمول بها نظام سويفت (SWIFT) وهو نظام دولي لإرسال وتسوية المدفوعات وإجراء المقاضة الآلية بين حسابات البنك

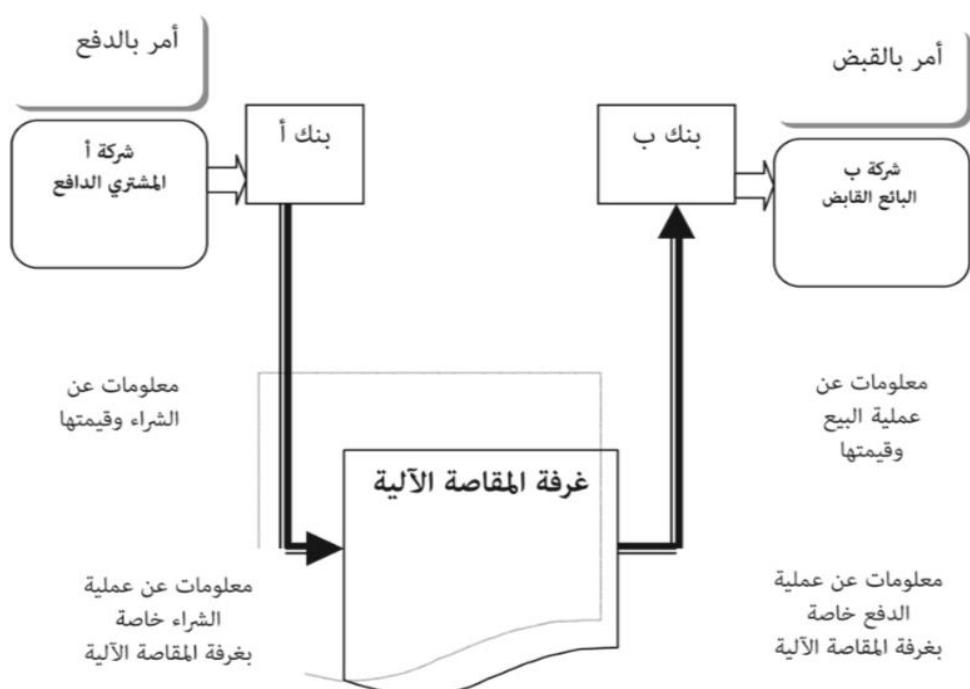
3/ التحويل المصرفي الإلكتروني بحسب سرعة التحويل :

الميزة الأهم في التعاملات المصرفية الإلكترونية المرونة وسرعة الانجاز، وقد شهد التحويل الإلكتروني للأموال في الآونة الأخيرة تغيراً ملحوظاً من جانب السرعة بالتحويل بظهور شركات متخصصة في خدمة الحالات تمتلك شبكة واسعة من الوكالء في جميع أنحاء العالم. تربطهم شبكة اتصال واحدة مغلقة، إذ يمكن للمستفيد استلام قيمة الحوالة في ظرف وقت قصير جداً لا يتجاوز البعض دقائق إذا لم يكن ثواني من وقت إصدار أمر التحويل للبنك، حيث سميت بالحوالة المصرفية الذكية تحتوي على بيانات تعريفية مشفرة متوافقة مع البيانات المطبوعة ومعلومات المرسل إليه، بمدف علاج

مشكلة التزوير، ويمكن صرفها بشكل فوري. أما الحوالت التقليدية التي تأخذ صور التحويل الإلكتروني للأموال فقد أصبحت تقل يوماً بعد يوم، لأن هذا النوع من الحوالت يحتاج إلى وقت أكثر لتنصل إلى يد المستفيد نتيجة لطريقة التعامل مع هذا النوع من الحوالت، إذ يتم التعامل معها بطريقة تسلسلية حسب ورودها من البنك المصدر، حيث لا يتم تقديم أي من الحوالت على الأخرى في التنفيذ.

ومن أهم مزايا العمل المصرف الإلكتروني إضافة إلى السرعة هو قلة التكلفة، ففي دراسة أعدتها مجلة Business Week، فإن كلفة إجراء المعاملات المصرفية بواسطة الإنترن特 تشكل نحو (8%) من تكلفتها في حالة استخدام جهاز الصراف الآلي و (3.6%)، في حالة استخدام الهاتف و (0.2%) فقط من كلفة إجراء المعاملة المصرفية من خلال فرع المصرف التقليدي . (احمد محمود ، 2015، صفحة 39)

الشكل رقم 02 : الدفع الإلكتروني بواسطة التحويل المصرف



المصدر : (مصطفى يوسف كافي ، 2013، صفحة 167)

ثالثاً : مزايا وعيوب التحولات البنكية الإلكترونية .

تعددت الخدمات البنكية وتطورت بشتى مجالاتها سواء التقليدية أو الإلكترونية لمواكبة التكنولوجيا وتسهيل خدمات الأفراد على المستوى المحلي والعالمي ، إلا أنها غير خالية من المخاطر والعيوب التي تهرب طالبي الخدمات من التعامل بالتحويلات المصرفية لعدم ضمان السير الحسن للعملية المصرفية .

1/ المزايا

- تيسير العمل حيث ألغت عملية المقاصلة الآلية حاجة العميل إلى زيارة المصرف الإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تيسير الأمر، ورفع فعالية نظام العمل .
- السلامة والأمن إذ أزالت التحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية وال الحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .
- تحسين التدفق النقدي لضمانها رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونياً، موثوقية التدفق النقدي وسرعة نقل النقد .
- تقليل الأعمال الورقية عن طريق تقليل الاعتماد على النماذج الورقية، والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية .
- ولأن البنوك الإلكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتاً طويلاً وتكلفة مرتفعة، فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير .
- زيادة رضا العلماء حيث تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها .
- إن اللجوء إلى البنوك الإلكترونية، لجوء لأحد وسائل المنافسة ودرء مخاطر المنافسة المضادة، وهو أيضاً لجوء إلى تقديم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين ولقاء كلف أقل .
- توفير المصاريف إذ تتضمن عملية افتتاح فرع مصرف من المصاريف تشغيلية، مثل تكاليف شراء الموقع وتأثيثه وتكاليف العمالة والصيانة وغيرها ، إلا أن هذه المصاريف معروفة نهائياً في البنوك الإلكترونية .

2/ العيوب :

ورغم هذه المزايا العديدة، إلا أن المصرف الإلكتروني بما فيه من تكنولوجيا له مخاطر شأنه في ذلك شأن أي تكنولوجيا جديدة لابد أن يكون لها بعض المخاطر، ويخذر الخبراء الاقتصاديون من الأخطار المحتملة من جراء التعامل بنظام البنك الإلكتروني ومنها:

- اتساع الهوة في علاقة المصرف بالعميل وما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانت كافية، وتعرض المصارف العمليات نصب صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة، حيث إن نظام البنك الإلكتروني يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وأي مبالغ بضعة على زر الكمبيوتر أو التليفون خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، مما يجعل الدولة عرضة للتأثير بأزمات السيولة سواء بالزيادة أم بالنقصان.
- ظهور المخاطر التنظيمية، فنظرًا لأن الشبكة تقدم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطراً في أن تحاول المصارف التهرب من الإشراف والتنظيم، مما يضع البنوك المركزية في وضع يصعب عليها فيه فرض رقابتها الكاملة على هذه المصارف.
- ظهور المخاطر القانونية حيث تتطوّر المعاملات المصرفية الإلكترونية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية كعدم معرفتها الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه.
- مخاطر السمعة، فوجود سمعة سيئة للمصرف من ناحية عدم توفر الوسائل الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها المصرف الخاصة بعملاه، أو وقوعه في بعض عمليات الاختراق النظم الإلكترونية، مما يؤثر كثيراً على عدد عملاه ويفلّص نشاطات المصرف إلى أقصى حد مما يقلّل من أرباحه. (محمد الصيرفي، 2016، صفحة 99)

الفرع الخامس : المحفظة الإلكترونية .

تعدد المحفظة الإلكترونية وبقى الهدف واحد و هو انما الوعاء النقدي الرقمي المخزن في قرص صلب ثابت في موقع العمل ، و هذا ما يمكننا من تجنب تداول العملات النقدية في معاملاتنا التجارية ، نتعرف عن التفاصيل الخاصة بالمحفظة الرقمية في هاته النقاط .

أولاً : تعريف المحفظة الإلكترونية .

هي تطبيق إلكتروني ينظم حركاتك المالية على الإنترنت ويحفظ بيانات بطاقة الائتمانية بشكل مشفر، مما يتيح لك إجراء المدفوعات بسهولة وأمان. يوفر متجرك الإلكتروني خيارات لتفعيل الدفع عبر المحفظة الرقمية مثل PayPal و STC Pay، مما يسهل عليك إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت. (موقع رقمي، 2024)

تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقد في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحفائب الإلكترونية تقوم ب تخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيقة الإلكترونية في أي مكان ، ويمكن تعريف محفظة النقود الإلكترونية بأنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر

ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الإلكترونية هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى التسوق المباشر One Line، حيث أصبحوا يتبعون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحفظة الإلكترونية هي توفير مكان تخزين أمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني وبهذا فإن المحفظة الإلكترونية، تشبه في خدماتها الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية، أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى، هي تخزين معلومات الشحن والفواتير شاملة أسماء المستهلكين وعنوان الشارع والمدينة والولاية والدولة والرقم البريدي، ومعظم المحفظة الإلكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، كما تحمل نقداً إلكترونياً من مختلف الموردين. (رباح حدي باشا و وهيبة عبد الرحيم ، 2020، صفحة 179)

ثانياً : خصائص المحفظة الإلكترونية .

- ✓ المحفظة الإلكترونية تعطي حلاً متطوراً للدفع ببالغ صغرى، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات وبقى وسائل الدفع الورقية في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.
- ✓ تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
- ✓ هي وسيلة ملائمة تماماً للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل.
- ✓ سهلت هذه المحفظة عملية الدفع للجهات الحكومية والجهات الخاصة.
- ✓ تعتبر الخطوة الأولى من أجل تفعيل بقية الخدمات الإلكترونية.
- ✓ أصبحت التحويلات تتم بدون نقد فأعافت من فتح حسابات في البنوك أو افتتاح أية بطاقة بنكية أخرى.

(ويكيبيديا، 2024)

المبحث الثاني : مزايا و عيوب الدفع الإلكتروني الحديث

من خلال بحثنا المعمق لوسائل الدفع الحديث وما حققه من إنجازات لتطوير المبادلات التجارية سواء على المستوى العالمي أو المحلي وعلى التجارة التقليدية أو التجارة الإلكترونية ، ولكن من جهة أخرى فإن الدفع للحديث له تأثير سلبي على المبادلات التجارية يتمثل في عده نقاط وهي ..

المطلب الأول : مزايا الدفع الإلكتروني .

- ✓ بالنسبة لحامليها : تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحامليها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام ، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع ، كما أن لحامليها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة ، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فورياً بمجرد ذكر رقم البطاقة .
- ✓ أما بالنسبة للتجار : فتعد أقوى ضمان الحقوق البائع ، وتساهم في زيادة المبيعات ، كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة .

- ✓ بالنسبة لمصدرها : تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تتحققها المصارف والمؤسسات المالية ، فقد حق " City Bank " مثلاً ... أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام ١٩٩١ بلغت مليار دولار (رمزي محمود ، 2022 ، صفحة 128)
 - ✓ انخفاض تكاليف المعاملات : تمييز طرق الدفع الرقمية بالسرعة والأمان والربح وذلك باقل تكلفة ووقت مقارنة مع وسائل الدفع التقليدية.
 - ✓ معاملات الدفع الميكانيكية على الرغم من ان الحلول الرقمية للدفع ليست محسنة ضد المتعاملين ووجود فجوات لانتهاكات الامان الا ان اعظم مزود دفع الالكتروني لديهم مجموعة من الخبراء للبيانات والمهندسين الذين يعملون على توفير معلومات الدفع بطريقه امنة.
 - ✓ رؤية كاملة لعملية الدفع الالكتروني وهي ميزة ايجابية لوسائل الدفع الالكترونية بحيث توفر رؤية شاملة وشفافة لجميع عمليات الدفع بين الشركات والبنوك والموردين. (موقع رقمي, 2025)
- المطلب الثاني : عيوب الدفع الالكتروني.**
- بالنسبة لحامليها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترب عنده وضع اسمه في القائمة السوداء
 - بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يبلغه التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبّد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري
 - بالنسبة لمصدرها : أهم خطر يواجه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها . (منصوري الزين ، 2009 ، صفحة 149)
 - المشاكل الفنية : تعتمد المدفوعات الافتراضية على التكنولوجيا، والتي قد تكون عرضة للأعطال وانقطاعات الخادم وغيرها من المشكلات الفنية. إذا كانت هناك مشكلة في نظام الدفع فقد تتأخر المعاملات أو تفشل تماماً.
 - المخاطر الأمنية : رغم أن المدفوعات الافتراضية آمنة بشكل عام، إلا أن خطر الاحتيال والسرقة يظل قائماً. يمكن ل مجرمي الإنترنت استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب لسرقة معلومات الدفع، بما في ذلك عمليات التصدي الاحتيالي والبرامج الضارة.
 - حماية المستهلك المخدودة : على عكس طرق الدفع التقليدية، قد لا توفر المدفوعات الافتراضية نفس مستوى حماية المستهلك، على سبيل المثال، إذا تم إجراء الدفع عن طريق الخطأ، فقد يكون من الصعب استرداد المبلغ
 - مصاريف : قد تفرض أنظمة الدفع الرقمية رسوماً على المعاملات، وقد تختلف هذه الرسوم وفقاً لطريقة الدفع ومتى دفع المبلغ.

- الاعتماد على الوصول إلى الإنترت : تتطلب المدفوعات الافتراضية الوصول إلى الإنترت وبالتالي، قد لا تكون متاحة في المناطق التي يكون فيها الوصول إلى الإنترت محدوداً أو غير موثوق به. (فادي سامي، 2024)
- مخاطر فجائية : مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية أوفي سوق الأوراق المالية بشكل عام في تنفيذ التزاماتهم - الدفع و التسديد - يؤدي غالبا إلى توفر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا ما يؤدي إلى توفر العلاقات وزعزعت الاستقرار المالي في السوق .
- مخاطر تكنولوجية : ترتبط المخاطر بالتغييرات التكنولوجية السريعة، وإن عدم إلمام موظفي البنوك بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الإلكترونية بشكل صحيح (محمد الفاتح محمد المغربي ، 2016، صفحة 178)

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في وسائل الدفع الإلكتروني .

انتشرت وسائل الدفع الإلكتروني بشكل كبير و متزايد نظراً لتطور و مواكبة التكنولوجيا المالية و المصرفية ، و هو ما جعل منها وسائل ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن ، الا ان هاته الواسل لم تسلم من عوامل مؤثرة فيها بالسلب و الإيجاب معا ، نتطرق في هذا المبحث عن العوامل المؤثرة في وسائل الدفع الحديث سواء عوامل إيجابية او عوامل سلبية

المطلب الأول : العوامل المساعدة في نجاح وسائل الدفع الإلكتروني

رغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييم هذه الوسائل واستنتاج العوامل المساعدة على نجاحها، كما يمكن ملاحظة العوامل التي تعرقل تقدم وتطور هذه الوسائل الحديثة وتؤدي إلى تهرب وتخوف الجمهور منها..

- الاستقلالية حيث هناك العديد من الطرق التي تتطلب إعداد برامج خاصة من أجل استخدام وتنفيذ عملية الدفع الكترونيا من قبل التاجر والمستهلك تعتبر هذه الطرق التي تحتاج إلى إعداد برامج خاصة غير منتشرة بشكل واسع.
- التطابقية : إن من المهم في عملية الدفع الإلكتروني أن يتم تفديها من مختلف أنظمة التشغيل ومتعدد أنواع الحاسيبات تلك التي تتطلب أنظمة تشغيل معينة أو أجهزة معينة لتنفيذ عملية الدفع الإلكتروني تعتبر غير واسعة الانتشار بين التجار والمستهلكين.
- مدى انتشارها حتى تكون طريقة الدفع الإلكترونية ناجحة لابد من استخدامها من قبل أعداد كبيرة من التجار والمستهلكين على حد سواء . (عماد الدين بركات ، 2019)

- ظهور البنوك الالكترونية وخدمات مصرافية جديدة : في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوخها وازيد من مستخدميها، واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الالكتروني، لم تكتفى البنوك بدور المترجع بل شهدت ثورة في المعاملات المصرافية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، جعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية، وقد قدمت هذه البنوك عدة مزايا و منافع أهمها تنظيم الدفعات تسهيل العمل السلامة والأمن، تقليل الأعمال الورقية، زيادة رضا العملاء، توفير المصارييف
 - ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات : إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل المختلفة بلدان العالم، والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية يمكن تقسيمها كما يلي :
- 1/ المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات المنظمات العالمية لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة ناد، حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك ..
- 2/ المؤسسات المالية العالمية وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرافية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف . (هادف حيزية ، صفحة 8)
- ان تسارع الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ادى الى تطوير القطاع المصرفي وتزويده بأحدث التقنيات الحديثة لجعله مواكبا للتطورات الحاصلة وزيادة للسرعة والائتمان وهذا بدوره ادى الى ظهور البنوك الالكترونية وتعتبر هذه الاخيرة وسيلة الكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة للعملاء عبر الانترنيت مما يمكنهم من الوصول لحسابهم واجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة للتنقل بين فروع البنك اي دون الحاجة للاتصال المباشر بالصرف .
 - مزايا للبنوك الالكترونية تنظيم الدفعات بالاتفاق على وقت الاقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية برفع فعالية العمل حيث الغت المعاشرة الآلية حاجة العميل لزيارة البنك لا يداع التحويلات .
 - توفير الامن والسلامة بحيث ازالت التحويلات المالية الخوف من ضياع الشيكات الورقية وسرقتها بالإضافة إلى زيادة رضا العملاء وتحسين التدفق النقدي
 - الخدمات المصرافية الالكترونية : تذكر منها على سبيل المثال
- ا- التحويل الالكتروني للأموال :

ويقوم بتسهيل تعجيل دفع الاموال وتسهيل المعاملات من خلال البنوك الالكترونية التي تعمل وفق مجموعات دولية من خلال مجموعة من الحواسيب ومن هنا تتضح الميزة التنافسية للأسواق العالمية من خلال العمل الالكتروني .

بـ . الانترنت المصرفي ويوفر هذا النظام العديد من الخدمات والتسهيلات وتمثل في :

امداد الزبائن والعملاء بأرصادهم مع الاطلاع عليها من المنزل دون اللجوء الى البنك او المصرف تقديم نشرات اعلامية عن الخدمات المصرفية . (بن سعيد خالد ، 2020 ، صفحة 15)

المطلب الثاني : العوامل و التحديات التي تواجه وسائل الدفع الالكتروني.

رغم أن خدمات الدفع الإلكتروني مفيدة لأي عمل تجاري، إلا أنها تواجه تحديات خاصة ومخاوف يجعلها تفقد مصداقيتها لدى معاملتها ، ومن بين هذه التحديات ذكر ما يلي ..

- المخاوف الأمنية: إن حماية المعلومات الحساسة مثل تفاصيل البطاقة والبيانات الشخصية من التهديدات الإلكترونية يشكل تحدياً كبيراً، مما يجعل الأمن أولوية قصوى لأنظمة الدفع الإلكترونية.
- الاحتيال والنصب: إن خطر المعاملات الاحتيالية مرتفع، مما يتطلب يقظة مستمرة وتدابير متقدمة للكشف عن الاحتيال لحماية المستخدمين والشركات.
- تبييض الأموال : حيث تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني أحد الطرق الحديثة لغسل الأموال، كونها ذات استخدام سهل وبسيط وذلك بالدخول إلى شبكة الانترنت واحتراق البيانات ومن ثم التحويل الإلكتروني للأموال وإبداعها في حسابات بنكية ليتم بعدها تحويل تلك المبالغ لعدة فروع على المستوى الدولي .
- المشاكل التقنية: قد تواجه أنظمة الدفع انقطاعاً أو أخطاء، مما قد يؤدي إلى انقطاع المعاملات. يُعد ضمان الموثوقية وسلامة التشغيل أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المستخدم.
- الامتنال التنظيمي: قد يكون التنقل والامتنال لمختلف المتطلبات القانونية والتنظيمية في مختلف المناطق أمراً صعباً ويطلب تحديات مستمرة للبقاء متواافقاً.
- المخاوف المتعلقة بالخصوصية: يعد ضمان خصوصية المستخدم والتعامل مع البيانات بمسؤولية أمراً بالغ الأهمية، حيث يمكن أن يؤدي أي خرق إلى فقدان الثقة والمشاكل القانونية المحتملة. (by pine labs, 2023)

المبحث الرابع : مدى تنمية التجارة الدولية بواسطة وسائل الدفع الحديث .

إن العلاقة الموجودة بين وسائل الدفع الإلكترونية والتجارة الدولية ، يمر حتماً من خلال التجارة الإلكترونية ، باعتبار أن هذه الأخيرة قد تمددت واتسعت على المستوى الدولي. وقد أصبح للتجارة الإلكترونية نسبة معتبرة فيما يخص السوق التجارية العالمية وانطلاقاً من ذاك المستوى فقد بادرت معظم دول العالم إلى التكيف مع الوضع الجديد من خلال من قوانين تماشى وحالة التجارة الإلكترونية .

هذه التجارة التي تتطلب قواعد موضوعية وإجرائية ، تختلف كما ونوعاً عن تلك الخاصة بالتجارة التقليدية. وهذا كون أن التجارة الإلكترونية تعتمد على وسائل تقنية ، جعلتها تنتشر بسرعة عبر العالم. نظراً للطبيعة التقنية التي تتمتع بها، والتي تتسم بالسرعة والأمان .

المطلب الأول: مساهمة وسائل الدفع الحديث في تعزيز التجارة الإلكترونية .

تبدأ قصة التجارة الإلكترونية في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت أول التطبيقات في شكل التحويلات الإلكترونية للأموال (Electronic Fund Transfers). كانت هذه التقنية مقتصرة على المؤسسات التجارية الكبرى وبعض الشركات الصغيرة، مما جعل نطاق استخدامها محدوداً .

في الفترة الأولى ظهر ما يسمى بالتبادل الإلكتروني للبيانات (EDI)

مع تقدم التكنولوجيا، ظهر مفهوم **التبادل الإلكتروني للبيانات** (EDI)، الذي ساهم في توسيع استخدام التجارة الإلكترونية من مجرد معاملات مالية إلى معاملات تجارية متنوعة. ساعدت هذه التقنية في زيادة عدد الشركات المشاركة، حيث انتقلت من المؤسسات المالية إلى المصانع وباعي التجارة ومؤسسات أخرى. أصبح EDI أداة استراتيجية لتحسين كفاءة العمليات التجارية وتحفيض التكاليف.

ثم بدأ ظهور تطبيقات جديدة في تلك الفترة، بدأت تظهر تطبيقات جديدة مثل (بيع وشراء الأسهم) وتذاكر السفر عبر الإنترنت، والتي كانت تُعرف بتطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية. هذه التطبيقات كانت لها قيمة استراتيجية واضحة، حيث وفرت للشركات والمستهلكين طرقاً جديدة لتسهيل المعاملات.

تحول الإنترنت إلى أداة مالية مع بداية السبعينيات، تحول الإنترنت إلى مادة مالية وربحية، مما أدى إلى ظهور مصطلح "التجارة الإلكترونية" بشكل رسمي. شهدت هذه الفترة تطوراً كبيراً في التطبيقات نتيجة لتحسين الشبكات والبروتوكولات والبرمجيات. كما أن زيادة حدة المنافسة بين الشركات كانت عاملاً رئيسياً في هذا النمو.

يمكن القول إن تاريخ التجارة الإلكترونية مليء بالتطورات التقنية والتجارية التي أسهمت في تشكيل بيئة الأعمال الحديثة. لقد أصبحت التجارة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، مما غير طريقة تعامل الشركات مع المستهلكين وعزز من كفاءة العمليات التجارية. (هاني وجيه العطار، 2021، صفحة 9)

الفرع الأول: تعريف التجارة الإلكترونية .

هي نظام يتبع عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، كما يتبع أيضاً الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات والمعلومات، حيث إن التجارة الإلكترونية تتيح عبر الإنترنت عمليات دعم المبيعات وخدمة العملاء ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق

الكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات أو محلات والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يدفع ثمنها بالتقود الإلكترونية. (نوال عبد الكريم ، 2014 ، صفحه 8)

عرفتها منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنها: بعبارة عن عملية إنتاج وترويج وبيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكة اتصالات ، بحيث تتم كل المعاملات بطريقه الكترونية . (سعاد قصعة ، 2020 ، صفحه 13)

الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية تجارة عابرة للحدود .

ما لا شك فيه أن ارتباط التجارة الإلكترونية بالشبكة العنكبوتية، ومرور جميع المعاملات الخاصة بها عبرها، جعل من التجارة الإلكترونية تجارة عابرة للدول. وتزداد أهمية التجارة الإلكترونية على الصعيد الدولي بسبب وسائل الدفع الإلكترونية التي سهلت وقدمت خدمة تسديد قيمة السلع والخدمات المعروضة في أسواق التجارة الإلكترونية. وتميز التجارة الإلكترونية من خلال عرضها على الشبكة العنكبوتية، أنها تصل إلى أي زبون في دولة من دول المعمورة. وهكذا يمكن لأي شخص أن يقوم بالتسوق في سوق يبعد عنه بآلاف الكيلومترات. وهذه الصفة تجعل من التجارة الإلكترونية تجارة تتسم بالطابع الدولي، ومن ثمة فإنه في حالات النزاعات الخاصة بهذه التجارة العابرة لدول العالم، لا يمكن تطبيق قواعد الإسناد الوطنية. وإنما تطبق القواعد التي ظهرت خصيصاً لمواكبة هذه التجارة، فيما يتعلق بالنزاعات الخاصة بها، مما جعلها تتمتع بخصوصية منفردة فيما يخص فض النزاعات .

كل هذه السمات والخصائص جعلت التجارة الإلكترونية تجارة عابرة للدول نتيجة لطبيعتها التقنية. وكذا نتيجة للتطور التكنولوجي لوسائل الاتصالات عبر العالم. هذه الوسائل التي بفضلها تمكنت وسائل الدفع الإلكترونية مواكبة، عمليات التجارة الإلكترونية المختلفة. ومن ثمة ساعدت بكيفية أكثر على تنمية التجارة الدولية.

(بعيحي نور الدين ، صفحه 284)

الشكل رقم 03 : نسبة المتعاملين بالتجارة الإلكترونية خارج الحدود الدولية .



المصدر : (جمال قاسم و محمود عبد السلام، 2021، صفحة 19)

المطلب الثاني : وسائل الدفع الحديثة ركيزة أساسية للتجارة الإلكترونية .

لا يمكن لأي عملية تجارية ممثلة في الشراء والبيع للسلع أو الخدمات، في هذا العصر أن تتم بدون حضور وسيلة من وسائل الدفع التقليدية، أو وسائل الدفع الإلكترونية. وهذا إذا تعلق الأمر ب مجال التجارة الإلكترونية. ولما كانت حالة وسائل الدفع على اختلاف أنواعها بهذه الأهمية، فهذا يؤدي بالضرورة إلى التسليم بأن وسائل الدفع الإلكترونية أصبحت ركيزة التجارة الإلكترونية . (بعيحي نور الدين ، صفحة 286)

الفرع الأول : دور وسائل الدفع الحديث في تعزيز التجارة الإلكترونية .

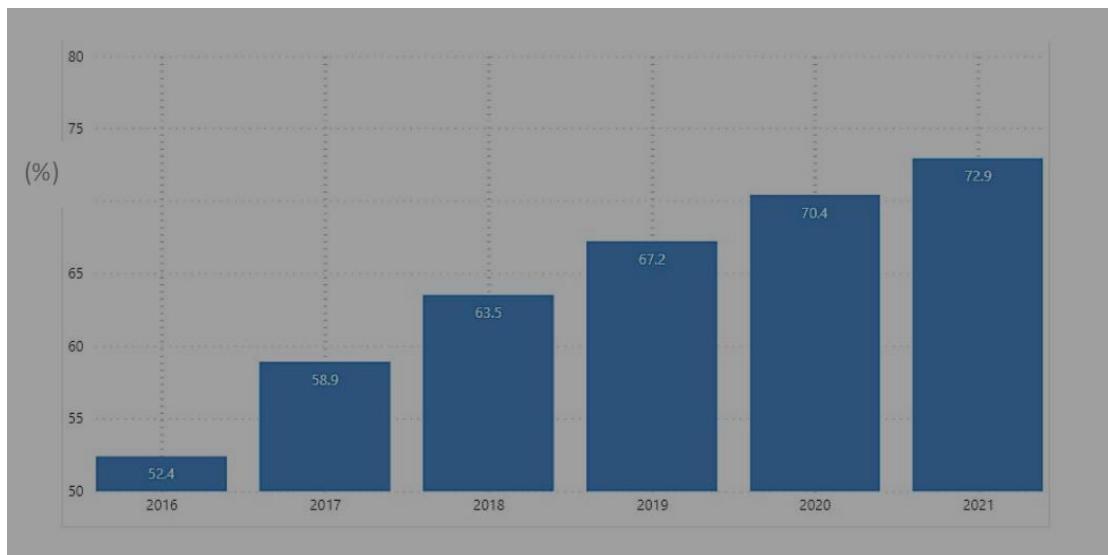
لا يمكن لأي تجارة محلية أو دولية أن تصل إلى المستوى المطلوب، إلا بتوافر شرط وجود المقابل الذي يضمن تبادل السلع والخدمات بشكل سريع وأمن. والمقصود هنا هو وجود وسائل الدفع المختلفة، من نقود أو أوراق تجارية كالشيكات مثلا.

ولما ظهرت التجارة الإلكترونية، وزاد انتشارها مع مرور الزمن، وازدهارها على المستوى المحلي والدولي. فظهر معها عجز وسائل الدفع التقليدية على مواكبة هذا النوع من التجارة، الذي يعتمد أساسا على دعائم تقنية إلكترونية. فكان لا بد من التفكير في إيجاد البديل المناسب كل هذه الأسباب أدت إلى التفكير والبحث عن بدائل لوسائل

الدفع التقليدية التي تسمح بتسوية المعاملات التجارية التي تتم في مجال التجارة الإلكترونية. وهكذا تم التوصل إلى إيجاد بدائل تتماشى وطبيعة هذا النوع من التجارة، وقد تمثلت هذه البدائل في وسائل الدفع الإلكترونية .

(بعيحي نور الدين ، صفحة 287)

الشكل رقم 04 : تطور تسوية معاملات التجارة الإلكترونية بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني في دول العالم خلال السنوات (2017 – 2021) بالنسبة %



المصدر : (جمال قاسم و محمود عبد السلام، 2021، صفحة 20)

الفرع الثاني: مساهمة التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة الدولية.

إن الكلام في موضوع الدور الذي تقوم به التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال المساهمة التي تقدمها هذه الأخيرة في تنمية التجارة الدولية، يجد أساسه في الأهمية التي أولتها الجماعة الدولية، ممثلة في هيئة الأمم المتحدة، التي بادرت بإصدار قانوناً نموذجياً يتعلق بالتجارة الإلكترونية . وكان هذا بسبب القيمة الإضافية التي شعرت بها، هذه الهيئة والتي يمكن أن تضيفها التجارة الإلكترونية للتجارة الدولية. وبالفعل فإنه بالنظر إلى حجم المعاملات التجارية الخاصة بالتجارة الإلكترونية على المستوى الدولي، نجد أن هذه الأخيرة تمثل نسبة كبيرة في التبادلات التجارية الدولية. وسبب هذه الزيادة يرجع أساساً إلى عامل التقنية، الذي تميز به التجارة الإلكترونية. وهو العامل الذي سهل وساعد على إمكانية القيام بمحادثة المعاملات التجارية بين أطراف من بلدان مختلفة في ظروف زمنية قياسية قد لا تتعاد الدقائق. إذ أنه يمكن القيام بالعملية التجارية، وذلك من خلال إعطاء الأمر بتقديم الخدمة أو إرسال السلعة من طرف البائع تقنياً، مع الحصول على الوفاء بقيمة ذلك، بواسطة وسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية التي يقوم بها المشتري.

كل هذه المزايا التي تتمتع بها التجارة الإلكترونية من تقليل زمان ومكان إبرام العقد بين أطرافها، جعلها تساهم بشكل واضح في ازدهار التجارة الدولية. (بعيحي نور الدين ، صفحة 289)

اعتبارا من عام 2016، يتم إجراء ما يقرب من 12 في المائة من تجارة السلع العالمية عن طريق التجارة الإلكترونية الدولية كما هو مبين في الشكل 04 من المتوقع أن ينمو حجم التجارة الإلكترونية عبر الحدود B2C بمتوسط معدل يبلغ 27 في المائة سنوية ليصل إلى 1 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2020. حصة حجم التجارة الإلكترونية في التجارة B2C العالمية ومن المتوقع أن يزداد معدل ثابت من 15 في المائة في عام 2015 إلى قيمة 29 في المائة بحلول عام 2020 ويمكن أن يعزى ذلك إلى النسبة المتزايدة للمتسوقين عبر الإنترنت الذين يرغبون في الدخول في معاملات عبر الحدود من المتوقع أن يرتفع عدد المتسوقين عبر الإنترنت الذين يشاركون في التجارة الإلكترونية عبر الحدود إلى ثلاثة أضعاف من 0.3 مليار في عام 2014 إلى 0.9 مليار عام 2020 بمعدل نمو سنوي يبلغ 21% بحلول عام 2020 من المتوقع أن ينفق حوالي 940 مليون متسوق عبر الإنترنت ما يقرب من 1 تريليون دولار أمريكي على معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود. (خالد، بن سعيد احمد و ببو، 2020، صفحة 48)

خلاصة الفصل الأول

تعد وسائل الدفع الإلكتروني إحدى أبرز الابتكارات التي شهدتها النظام المالي العالمي، حيث نشأت استجابةً للتطورات التكنولوجية المتسارعة واحتياجات الأسواق العالمية للتعامل بطرق أكثر كفاءة وسرعة. ومع تطور البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات، شهدت هذه الوسائل تطويراً ملحوظاً، بدءاً من بطاقات الدفع الإلكترونية إلى أنظمة الدفع عبر الإنترنت والمحافظ الرقمية.

تلعب وسائل الدفع الإلكتروني دوراً محورياً في ترقية التجارة الدولية ، إذ أسهمت في تقليل الحواجز الزمنية والجغرافية بين الأسواق، مما أدى إلى تسهيل المعاملات التجارية العابرة للحدود. كما عززت هذه الوسائل من الثقة والشفافية بين الأطراف التجارية من خلال توفير أنظمة دفع مؤمنة وسريعة تعتمد على التشفير و إدارة المخاطر الإلكترونية.

وبالتالي، يمكن القول إن وسائل الدفع الإلكتروني ليست مجرد أداة اقتصادية، بل أصبحت عنصراً استراتيجياً في تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وتحقيق النمو المستدام للتجارة الدولية.

الفصل التطبيقي :

قراءة في تجارب دولية ناجحة

تمهيد :

تعد وسائل الدفع الحديثة إحدى الركائز الأساسية التي ساهمت في تعزيز التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية. فقد شهد العالم تطوراً ملحوظاً في نظم الدفع نتيجة للتقدم التكنولوجي المتتسارع، مما أدى إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وتسهيل تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. وتمثل وسائل الدفع الحديثة، مثل البطاقات البنكية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والمحافظ الرقمية، والعملات المشفرة، أدوات مبتكرة أسهمت بشكل كبير في تجاوز المعاوز التقليدية التي كانت تعيق التجارة الدولية، مثل بطء المعاملات، وارتفاع تكلفتها، ومخاطر تقلب العملات.

مدخل عام للدراسة :

من بين المناطق التي استفادت بشكل كبير من هذه الوسائل المبتكرة، تبرز دول شرق آسيا كحالة فريدة تستحق الدراسة. فقد تبنت هذه الدول وسائل الدفع الحديثة بشكل واسع وسريع، مما ساعدتها على تحقيق تقدم ملحوظ في التجارة الدولية، سواء من خلال تعزيز صادراتها أو تسهيل الواردات. كما ساهمت هذه الوسائل في زيادة الكفاءة التجارية وتقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات المالية، مما جعل اقتصادات شرق آسيا أكثر تنافسية على الساحة العالمية.

في هذا الجزء التطبيقي من الدراسة، سيتم تسلیط الضوء على كيفية استخدام دول شرق آسيا لوسائل الدفع الحديثة كأداة استراتيجية لتعزيز التجارة الدولية. وسيتم تحليل الأثر الاقتصادي لهذه الوسائل على تدفق السلع والخدمات، ودورها في تسهيل العمليات التجارية، مع التركيز على أبرز التجارب الناجحة والتحديات التي واجهتها هذه الدول. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للعلاقة بين التقدم التكنولوجي في مجال الدفع والتوجه التجاري، مع استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تُطبق في سياقات أخرى، حيث ستنظر في دراستنا التطبيقية للتعرف على تجارب ثلات دول آسيوية (الصين، الفيتنام، ماليزيا).

أولاً : الصين

❖ طحة اقتصادية عامة عن الصين :

تُعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مصدر للسلع منذ عام 2009. وقد ارتكز نموها الاقتصادي على التوسيع في التجارة الخارجية والاستثمار في البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية. خلال الفترة (2015-2025)، واصلت الصين تعزيز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في مجالات التكنولوجيا، الإلكترونيات، والسلع الوسيطة. ورفقت هذا التوسيع إصلاحات مالية هدفت إلى رقمنة الاقتصاد، وتحسين كفاءة النظام المالي، بما يشمل وسائل الدفع الحديثة.

❖ تطور وسائل الدفع الحديثة في الصين:

الصين من الدول الرائدة عالمياً في التحول نحو الدفع غير النقدي. وقد شهد العقد الأخير تطورات كبيرة، أبرزها:

-الانتشار المأهول للمحفظة الإلكترونية، خاصة Alipay وWeChat Pay

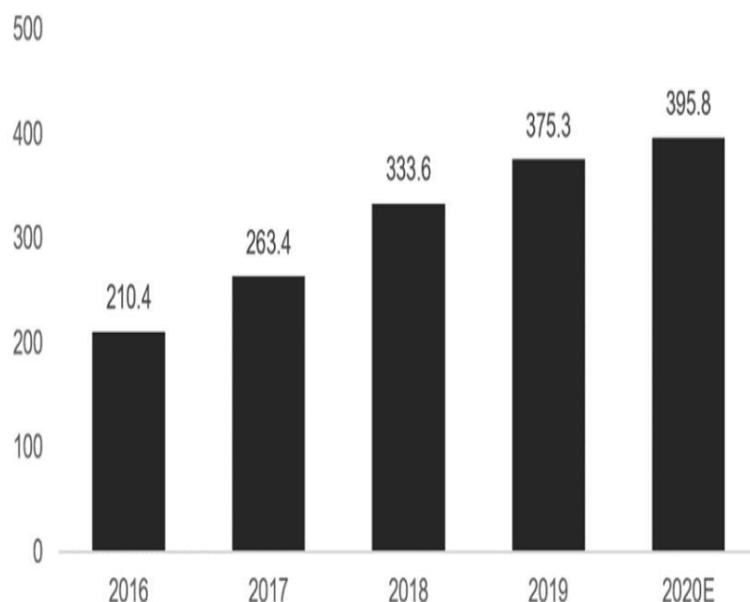
-استخدام واسع لرموز QR في جميع القطاعات.

-إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي (اليوان الرقمي - e-CNY) عام 2020

- الدفع عبر تطبيقات الهاتف المحمول مثل UnionPay

- تطوير أنظمة دفع عابرة للحدود مثل CIPS كديل جزئي لنظام SWIFT.

الشكل رقم 05 : حجم التكنولوجيا المالية والمصرفية في الصين



المصدر : من اعداد الطلبة بواسطة احصائيات بنك الشعب الصيني

❖ أثر وسائل الدفع الحديثة على التجارة الدولية:

تمتلك الصين واحدة من أكثر صناعات التكنولوجيا المالية ديناميكية في جميع أنحاء العالم، تصنف التكنولوجيا المالية زيادة تطوير الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، في عام 2020 بلغ مستخدمو الإنترنت في الصين ما يقرب من مليار شخص، مما يعني أن نسبة كبيرة من السكان يمكنهم الوصول إلى الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك كانت الصين رائدة عالمياً في تبني خدمات التكنولوجيا المالية التي تقود بقية العالم بهامش كبير، أصبحت هذه البيئة أرضاً خصبة مثالية لصناعة التكنولوجيا المالية النابضة بالحياة، من 2016 إلى 2020 الحجم السوقى الصناعة التكنولوجيا المالية في الصين ارتفع من 210.4 إلى 395.8 مليار يوان صيني و اعتباراً من النصف الأول من عام 2020 تم تسجيل ما مجموعه 118 شركة للتكنولوجيا المالية في بورصتي شنغهاي وشنزن، منها 46 شركة للتكنولوجيا المالية جمعت ما مجموعه 50.1 مليار يوان صيني اجتذبت زيادة حجم السوق المزيد من الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية إلى الصين ، كما هو موضح في الشكل رقم 128 ، والمعرفة أفضل الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الصين .

أسهمت هذه الوسائل في:

1. تسهيل التحويلات المالية للمصدرين والمستوردين.

2. تعزيز التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.
 3. دعم استراتيجية "الخروج إلى الخارج" عبر تسهيل الدفع.
 4. تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي.
 5. خفض تكاليف المعاملات المالية بنسبة 2% إلى 0.64%.
- ❖ **البيانات الإحصائية وتحليل المؤشرات الخاصة بوسائل الدفع الإلكتروني .**

شاهدت دولة الصين تغيرات كبيرة في معاملاتها المصرفية سواء بالسحب أو بالإيداع عن طريق وسائل الدفع الحديث .

الجدول 01 احصائيات لتطور استخدامات وسائل الدفع الإلكتروني

2024	2020	2015	
92	78	34	نسبة المعاملات غير النقدية (%)
1,20	0,92	0,48	عدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية (مليار)
750	430	140	حجم المدفوعات الرقمية (تريليون يوان)
85	72	35	نسبة الشركات التي تعتمد الدفع الرقمي (%)
16	9.7	4.2	التجارة الإلكترونية العابرة للحدود (تريليون يوان)

المصدر : بنك الشعب الصيني و وزارة التجارة الصينية.

من خلال الجدول نلاحظ ان وسائل الدفع الحديث اثرت على معاملات النقدية في دولة الصين بالنسبة كبيرة حيث بلغت نسبة المعاملات الغير نقدية في سنة 2025 الى 92% من كل المعاملات اي ان 8% تمثل المعاملات النقدية وهي نسبة شبه معادومة مقارنة بالنسبة الاولى الخاصة بالمعاملات الغير نقدية .

ونلاحظ ان وسائل الدفع الحديث كانت المساهم الاول في تحرير التجارة الإلكترونية حيث ان نسبة التعامل بوسائل الدفع الحديث تضاعفت ثلاثة اضعاف خلال 10 سنوات ماضية

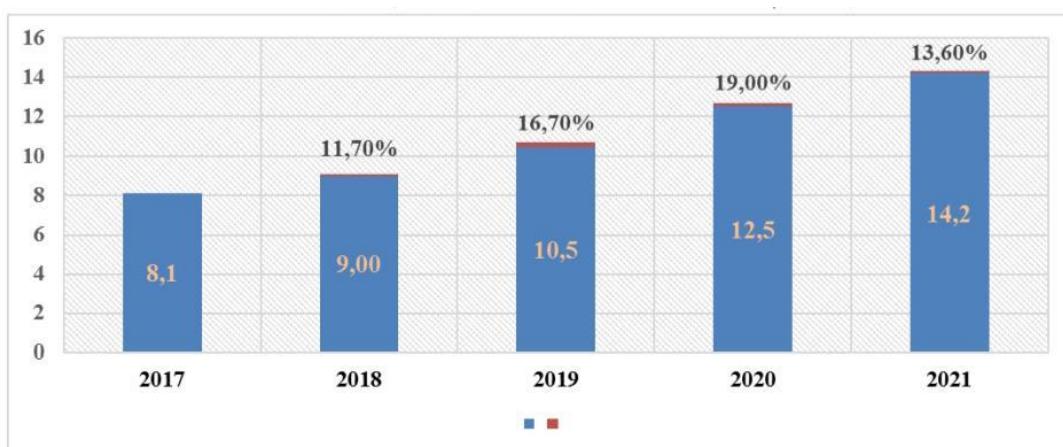
❖ مشاريع وسياسات وطنية في الدفع الحديث:

1. استراتيجية الشمول المالي الرقمي (2016-2025).
2. مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي (e-CNY).
3. CIPS - نظام الدفع العابر للحدود.
4. التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية.

❖ تطور المبادرات التجارية خلال تبني وسائل الدفع الإلكتروني الحديث في الصين :

تعد دولة الصين من الدول المتطورة التي تتحكم في التجارة الدولية بنسبة عالية خلال سنين قليلة ماضية ومع تطور التكنولوجيا المالية والمصرفية أصبحت دولة الصين تبني وسائل الدفع الإلكتروني وتعتمدتها في معاملاتها المحلية وعلى المستوى الدولي العالمي .

الشكل رقم 06 : معدل استخدام وسائل الدفع الحديث في التجارة الدولية وتطورها في الصين من سنة 2017 الى سنة 2021

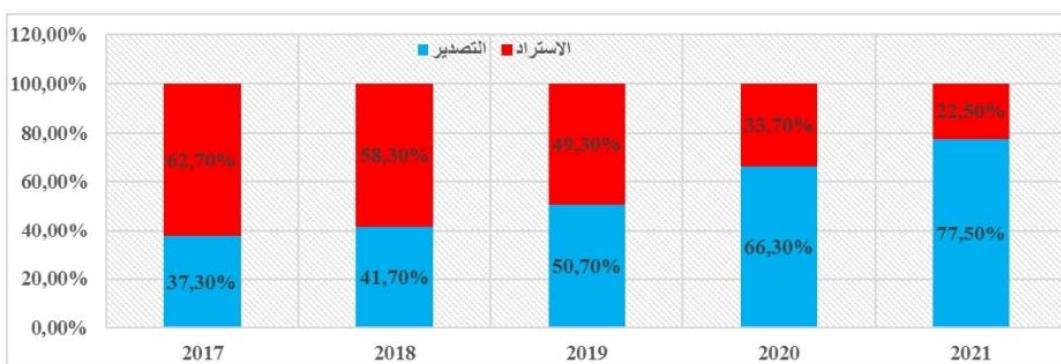


المصدر : (بكيرل الشريفي و كروشة فاطمة الزهراء ، صفحة 172)

من خلال الشكل نلاحظ تطور التجارة الدولية خلال فترة زمنية قصيرة (2017-2021) ، ومن هنا نستنتج ان وسائل الدفع الحديث كان لها الدور الفعال في تحرير التجارة الدولية واعتمادها مكان تسوية المعاملات الدولية بواسطة وسائل الدفع التقليدية وهذا ما ادى الى تحريرها بنسبة كبيرة ، حيث بلغ معدل نمو التجارة الدولية سنة 2021 (13.6) .

لقد استطاعت الصين خلال سنوات قليلة التفوق على جميع دول العالم في ميدان الدفع الإلكتروني، وهذا راجع أساساً لوجة التحرر التي صاحبت التسوق عبر الأنترنت والتي بلغت قيمتها 12.5 تريليون دولار في الصين وحدها لعام 2020، بمعدل نمو فاق الثلث ، . وتزخر الصين بتنوع كبير المختلف وسائل وطرق الدفع ما بين التقليدية والالكترونية علماً أن هذه الأخيرة سجلت تحولاً سريعاً مؤخراً بحيث أصبحت في عداد الممارسات اليومية والاعتيادية للمواطن، والشكل المولى يبين سرعة تطور وتحول وسائل الدفع المحمولة والتي هي في الأساس وسائل دفع إلكترونية .

الشكل رقم 07 : تغيرات الميزان التجاري لدولة الصين في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة للدفع



المصدر : مجلة اثار التجارة الالكترونية عبر حدود الصين

من الواضح ومن خلال القراءة الدقيقة لإحصائيات السابقة يمكننا القول أن وسائل الدفع الحديث لعبت دوراً كبيراً في تطور معدلات التصدير مقارنة بمعدلات الاستيراد خلال هذه الفترة .

مصلحة الجمارك الصينية تفيد بأنّ صادرات البلاد في الشهور العشرة الأولى من العام بلغت 2.74 تريليون دولار، فيما بلغت قيمة الواردات 2.1 تريليون دولار

نمت قيمة التجارة الخارجية للصين بنسبة 9.5% على أساس سنوي خلال أول 10 شهور من العام الجاري، مسجلة 4.8 تريليونات دولار (34.62 تريليون يوان).

وقالت مصلحة الجمارك الصينية، أمس الاثنين، إنّ " الصادرات البلد في الشهور العشرة الأولى من 2022 بلغت 2.74 تريليون دولار (19.71 تريليون يوان)، فيما بلغت قيمة الواردات 2.1 تريليون دولار (14.91 تريليون يوان)" . وبذلك، تكون قيمة الفائض التجاري قد سجلت 640 مليار دولار خلال أول 10 شهور من 2022.

كذلك، قفزت اقتصادات التجارة مع مبادرة "الحزام والطريق" بنسبة 20.9% خلال الشهور العشرة المنتهية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وكانت مجموعة "آسيان" أكبر شريك تجاري للصين في هذه الأشهر، إذ بلغت التجارة بين الجانبيين 730.6 مليار دولار (5.26 تريليون يوان)، بزيادة 15.8% على أساس سنوي.

ونفت تجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي، ثاني أكبر شريك تجاري لها، بنسبة 8.2% على أساس سنوي، فيما ارتفعت التجارة مع الولايات المتحدة بنسبة 6.8%. ومنذ أيام، أكد مسؤول في اللجنة الحكومية الصينية للتخطيط الاقتصادي أن اقتصاد بلاده "أظهر تعافياً قوياً في الربع الثالث من هذه السنة، والتوظيف استقر بشكل عام".

❖ دراسة حالة - منصة **Alibaba** والتجارة الدولية:

شركة **Alibaba Group**

- دمجت حلول الدفع عبر **Alipay** في منصتها الدولية.
- دعمت المصدرین الصينيين الصغار للوصول إلى أسواق جديدة.
- وفرت خيارات دفع متعددة العملات.
- ساعدت في تسريع عملية التصدير وتقليل التعقيدات المالية.

❖ النتائج:

- تضاعف حجم التبادلات التجارية عبر منصة **Alibaba** بين 2017 و2023.
- أكثر من 70% من المعاملات تتم رقمياً دون تدخل البنوك التقليدية.

ثانياً : الفيتنام

❖ لحمة اقتصادية عامة عن فيتنام:

فيتنام تُعد من أسرع الاقتصادات نمواً في جنوب شرق آسيا، وقد اعتمدت بشكل تدريجي على الانفتاح التجاري منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2007. وشهدت صادراتها ووارداتها نمواً مطرداً، مدفوعاً بإصلاحات اقتصادية وتحول في نموذج التنمية نحو الصناعات التصديرية والخدمات.

❖ تطور وسائل الدفع الحديثة في فيتنام:

شهدت فيتنام خلال العقد الأخير طفرة في تبني وسائل الدفع الرقمية، حيث ارتفعت نسبة استخدام المحفظ الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بشكل ملحوظ، بدعم من الحكومة الفيتنامية التي أطلقت استراتيجية وطنية لتوسيع الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي.

من أبرز الوسائل المنتشرة:

- المحفظ الإلكتروني مثل: **MoMo**, **ZaloPay**, **ViettelPay**
- الدفع عبر رمز **QR**

- الخدمات المصرفية عبر الإنترن特 والهواتف المحمول
- الدفع باستخدام بطاقات الخصم والائتمان
- كما أطلقت الحكومة مشروعًا يُعرف باسم Vietnam Cashless Society by 2030 لتقليل الاعتماد على النقد.

❖ من النقد إلى الدفع الرقمي: تحول التكنولوجيا المالية في فيتنام

"بلغت المعاملات غير النقدية في عام 2023 نحو 23 ضعفًا دوليًّا محليًّا، أي ما يصل إلى 9,890 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الغلبان المحلية الفلبينية لفيتنام نحو 430 مليار دولار أمريكي (مكتب الحكومة الفيتنامية) تعتمد قطاع التكنولوجيا المالية في فيتنام بشكل رئيسي على التطورات والمحافظ الإلكترونية. وبذلك نهاية عام 2023، بلغ عدد المحافظات الإلكترونية العضوية في قطاع التكنولوجيا المالية في فيتنام 32.77 مليون محفظة. كما ارتفع متوسط عدد صفقات الدفع عبر الإنترن特 والهواتف المحمولة بنسبة 103.3% و 52% على التوالي بين عامي 2021 و 2023. عدد وقيمة المؤثرات عبر المؤشرات السريعة (رموز QR) بأكثر من 170%.

في الستة الأولى من عام 2024، يؤثر بشكل غير جيد على تحقيق نمو قوي على أساس سنوي. ارتفعت المعاملات النقدية بنسبة 57.11% من حيث العدد و 39.49% من حيث القيمة، مع ارتفاع معاملات الإنترن特 بنسبة 47.48% من حيث العدد و 30.2% من حيث القيمة، ومعاملات الهاتف المحمول بنسبة 59.26% من حيث العدد و 35.91% من حيث القيمة.

❖ أثر وسائل الدفع الحديثة على التجارة الدولية:

أدت هذه التحولات إلى:

- تحسين كفاءة سلاسل التوريد من خلال تقليل أوقات التحويلات المالية للموردين والموردين.
- زيادة ثقة الشركاء الدوليين في التعاملات المالية مع الشركات الفيتنامية.
- تسهيل عمليات الدفع العابرة للحدود، خاصة في التجارة الإلكترونية.
- جذب شركات أجنبية للاستثمار في البنية التحتية للدفع، ما أدى إلى تحسين جودة الخدمات المالية.

بحسب تقارير البنك الدولي وADB، فإن رقمنة المدفوعات ساهمت في خفض تكاليف التجارة بنسبة تتراوح بين 3% إلى 5%， وزيادة صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المجدول رقم 02 : استخدامات وسائل الدفع الإلكتروني في دولة الفيتنام (2015/2025)

2025 متوقع	2020	2015	
65	35	12	نسبة المعاملات غير النقدية من إجمالي المعاملات %
14	5.3	2.6	عدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية (مليون)
600000	230000	10000	عدد نقاط الدفع عبر QR
80	58	20	نسبة الشركات التي تعتمد على الدفع الرقمي %

المصدر : صندوق النقد الدولي و وزارة التجارة الفيتنامية

من خلال دراستنا السابقة وبالنظر الى معطيات المجدول نلاحظ ان نسبة المعاملات الغير النقدية في دولة الفيتنامي تأخذ الجانب الإلكتروني كمصدر اولي لتسوية المعاملات حيث بلغت نسبة المعاملات الإلكترونية سنه 2020 35% من كل المعاملات وفي سنه 2025 تضاعفت هذه النسبة ووصلت الى 65% من اجمالي المعاملات ومنه نستنتج ان دولة الفيتنام تسعى الى تبني التكنولوجيا المالية للدفع والتخلص عن النظام القديم للدفع اي التقليدي

وكما هو الحال بالنسبة لعدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية حيث ان نسبة استخدام المحفظة الإلكترونية كانت ضئيلة جدا مقارنة بعدد السكان حيث بلغت 2.6 في سنه 2015 ولكن سرعان ما تغيرت هذه النسبة سنة 2025 واصبحت ضعف مكانه عليه قبل سنوات حيث بلغت 14 مليون فرد يستخدم المحفظة الإلكترونية ، ومن هنا نلاحظ ان هناك اقبال كبير على وسائل الدفع الإلكترونية واعتمادها في تسوية المعاملات وعمليات الدفع وعمليات السحب .

السريعة (QR) في فيتنام بشكل ملحوظ من خلال تكثيف التكبيزات على تحسين أنظمة الدفع من خلال تكبير الصور السريعة والمستخدمين التجاريين. ويطرح هذا المتزايد التحديات الإلكترونية الجديدة للمحفظة الإلكترونية، التي مستمرة عليها ستشهد تصعيدها. في الوقت نفسه، فإن سوق المتوقع بين الشركات (B2B)، الذي لا يزال غير مستغل إلى حد كبير، على اعتاب تحول إلى حد كبير، مما ينبع بآفاق واعدة لمستقبل رقمي في فيتنام.

"الصعود قطاع التكنولوجيا المالية في فيتنام، يجب أن يكون كل شيء من صانعي والجهات الداخلية في هذا التعاون للمشروعات الكحولية. ويطلب ذلك من السلطات اتباع مناهج جديدة للتنظيم والإشراف. علاوة على ذلك، يجب على الممثلين في قطاع التكنولوجيا المالية فهم الإطار التنظيمي فهماً مُؤدياً إلى منتجات شاملة للسوق الفيتنامية.

الجدول رقم 03 : تأثير التكنولوجيا المالية للدفع على المؤشرات الاقتصادية لدولة الفيتنام

2023	2020	2015	
8.5	4.8	1.6	نسبة التجارة الإلكترونية من الناتج المحلي %
62	42	17	نسبة الدفع الرقمي في الشركات المصدرة %

المصدر : صندوق النقد الدولي

بوابة الدفع الإلكتروني هي خدمات قوية تحت تقنية الربط بين وحدات تقبيل التنوع (البائعين) والبنوك (حيث تمتلك المشترون حسابات تدفع لهم خاصة)، وذلك لمساعدة العملاء على سداد دفعاتهم في اتفاقيات التجارة الإلكترونية، وفواتير الإضاءة، وغيرها من الإلكترونية.

حيث نلاحظ أن هناك تطور في نسبة التجارة الإلكترونية خلال هذه الفترة حيث بلغت نسبة التجارة الإلكترونية سنة 2015 نسبة تقدر ب 1.6% من الناتج المحلي وفي سنة 2020 وصلت التطور إلى أن بلغت نسبة تساوي 4.8% من الناتج المحلي وفي سنة 2023 تضاعفت النسبة حتى بلغت 8.5% من الناتج المحلي في دولة الفيتنام ومن هنا استنتج أن التكنولوجيا المالية للدفع هي السبب الرئيسي في الازدهار التجارة الإلكترونية وتحريرها من القيود المالية .

تعمل المنصة كجسر بين المشتري والبائع في التعاملات الإلكترونية، مما يتيح للعملاء من نقاط السداد دفعاتهم بشكل غير مؤكد وبسرعة، مع التمتع بمعلوماتهم الشخصية.

بالنسبة للنسبة الدفع الرقمي في الشركات المصدرة نلاحظ أن الشركات المصدرة كانت في بداية سنة 2015 لم تكن تواكب التكنولوجيا المالية بحيث كانت تتبع وسائل الدفع التقليدية في تسويه عمليتها إلا أنها في سنة 2023 أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية هي العامل الرئيسي لتسويه المبادرات الخاصة بعمليه التصدير نظراً لدرجة الأمان والسرعة في التنفيذ .

❖ مشاريع وسياسات وطنية في الدفع الحديث:

لاستراتيجية الوطنية للمدفوعات غير النقدية تهدف إلى رفع نسبة المعاملات المالية تشجيع المدفوعات الإلكترونية في قطاعات مثل التعليم ، الصحة ، النقل والتجارة

الشراكة مع البنك الدولي وجموعة Visa

تطوير بنية تحتية موحدة للدفع الرقمي .

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لدمج حلول الدفع الذكي

قانون الدفع الإلكتروني الجديد 2023.

FineTech تنظيم نشاط شركات التكنولوجيا المالية.

الرامية استخدام معايير أمنية دولية في أنظمة الدفع.

❖ تطور التجارة الإلكترونية و التصدير الرقمي .

() شركة (TIKTIKN) منصة تجارة إلكترونية محلية

استفادت من تطور وسائل الدفع الرقمي في توسيع نطاق صادراتها نحو دول مثل سنغافورة ومالزيا

تمكنت من تنفيذ عمليات بيع وتسليم خارجية بدعم من نظام دفع إلكتروني متكامل مع بوابات عالمية مثل PayPal و Stripe.

تستمر إيرادات التجارة الإلكترونية في الارتفاع مع تشكيل أسواق جديدة وفرص النمو للأسواق القائمة. مع نمو الطبقات المتوسطة والبنية التحتية المتخلفة للتسوق دون اتصال بالإنترنت ، من المتوقع أن تقود شرق وجنوب شرق آسيا هذا الاتجاه . علاوة على ذلك، تهدف الخطة إلى تشجيع الشركات ، والمستهلكين على استخدام التجارة الإلكترونية ، وسد الفجوة بين المدن والمناطق الكبيرة، وإنشاء سوق افتراضية مستدامة وزيادة التجارة عبر الإنترنت عبر الحدود، تعمل الحكومة الفيتنامية على وجه الخصوص بنشاط على تعزيز مجتمع غير نقدi ، وتعتمد الوصول إلى معدل دفع غير نقدi يزيد عن 50% بحلول عام 2025

نتيجة ذلك :

ارتفعت صادراتها الرقمية بنسبة 70% بين عامي 2020 و 2023

وفرت الشركة خدمات الدفع بعملات متعددة ما عزز تجربة العملاء الأجانب وسهّل التبادل التجاري .

بنابر 2024 تم الاعتراف بفيتنام كواحدة من أفضل 10 دول في العالم تتمتع بأعلى معدلات نمو التجارة الإلكترونية في دول جنوب شرق آسيا. من المتوقع أن تواصل أكبر منصات التجارة الإلكترونية في فيتنام نموها القوي في عام 2024 حيث يتجاوز حجم الإيرادات والمبيعات 310 تريليون دونغ فيتنامي (12.5 مليار دولار أمريكي) ، بزيادة قدرها 35% عن عام 2023

ثالثاً : ماليزيا

❖ ملحة اقتصادية عامة عن ماليزيا

ماليزيا تُعد من الاقتصادات الناشئة ذات الأداء المستقر في جنوب شرق آسيا، حيث تعتمد بشكل كبير على التصدير في قطاعات مثل الإلكترونيات، الطاقة، والمطاط. وتبني ماليزيا سياسات داعمة للرقمنة والنمو المستدام، مع اهتمام خاص بالاقتصاد الرقمي والتكامل مع الأسواق العالمية.

❖ تطور وسائل الدفع الحديثة في ماليزيا:

شهدت ماليزيا نمواً متسارعاً في استخدام وسائل الدفع الحديثة، مدفوعاً بسياسات البنك المركزي (BNM) ومبادرات وطنية للتحول الرقمي. من أبرز الوسائل:

- الحافظ الإلكتروني مثل Boost, Touch 'n Go eWallet.
- أنظمة الدفع عبر رمز QR الوطني الموحد (DuitNow QR).
- الدفع عبر NFC والبطاقات الائتمانية.
- الدفع عبر الإنترنت والهواتف المحمولة.
- البنك المركزي أطلق "خطة التحول الرقمي للخدمات المالية 2022-2026" لدعم الابتكار وزيادة الشمول المالي.

❖ أثر وسائل الدفع الحديثة على التجارة الدولية:

وسائل الدفع الرقمية ساعدت في:

- تسهيل التجارة الإلكترونية وتوسيع صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- خفض تكاليف التحويلات والمدفوعات الدولية.
- تسريع عمليات الدفع عبر الحدود وزيادة الشفافية.
- تعزيز الثقة في التعاملات التجارية مع الشركاء الإقليميين والعالميين.

❖ تطور وسائل الدفع الإلكتروني :

خلال الفترة الماضية تطورت أنظمة الدفع في ماليزيا لتشكل تقدماً محرزاً في صناعة الدفع، وقد مر هذا التطور بجموعة من المراحل ندرجها في:

ونشر أنظمة الدفع بواسطة بطاقة بدأت في وقت متأخر (1970)

تنفيذ شبكة أو أنظمة الدفع على شبكة الإنترنت (ابتداء من أواخر 1990)

إطلاق نظام الدفع الإلكتروني IGB سنة 1997

إدخال أنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول في منتصف 2000

تم تعيين كل من النقود الإلكترونية وبطاقات الائتمان كوسائل دفع الكترونية مقبولة وتخضع للتشريع القانوني 2003 ، و في سنة 2007 استحوذت وسائل الدفع الإلكترونية على 81 بالمائة من مجمل وسائل الدفع.

الجدول رقم 04 : نسب المعاملات بوسائل الدفع الإلكتروني خلال فترة 2015-2025

2025 متوقع	2020	2015	
80	55	18	نسبة المعاملات غير النقدية %
35+	18.9	4.1	عدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية (المليون)
280	140	40	حجم المدفوعات الرقمية (مiliار رنجت)

المصدر : صندوق النقد الدولي

يظهر الجدول تطور وسائل الدفع الإلكتروني في ماليزيا بين عامي 2015 و2025، مع التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية: نسبة المعاملات غير النقدية، عدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية، وحجم المدفوعات الرقمية. فيما يلي تحليل لهذه البيانات:

1. نسبة المعاملات غير النقدية (%) :

- في عام 2015، كانت نسبة المعاملات غير النقدية منخفضة جدًا عند 18% مما يعكس اعتماداً كبيراً على النقد في التعاملات.

- بحلول عام 2020، ارتفعت النسبة إلى 55% وهو ما يمثل قفزة كبيرة خلال خمس سنوات. يمكن ربط هذا النمو بالتطوير التكنولوجي، وزيادة الوعي بفوائد الدفع الإلكتروني، وإدخال سياسات داعمة.

- في عام 2025، من المتوقع أن تصل النسبة إلى 80% مما يشير إلى تحول ماليزيا إلى اقتصاد رقمي يعتمد بشكل كبير على الوسائل غير النقدية.

2. عدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية (بالملايين):

- في عام 2015، بلغ عدد مستخدمي المحفظة الإلكترونية ٤٤ مليون فقط، مما يعكس بداية استخدام هذه التقنية.
- بحلول عام 2020، قفز العدد إلى ١٨.٣ مليون أي أكثر من أربعة أضعاف، مما يعكس انتشاراً أوسع للمحفظة الإلكترونية كنتيجة لتحسين البنية التحتية الرقمية وزيادة الثقة فيها.
- في عام 2025، من المتوقع أن يتجاوز العدد ٣٥ مليون مستخدم مما يبرز تكامل المحفظة الإلكترونية في حياة الأفراد اليومية.

3. حجم المدفوعات الرقمية (مليار رنجت):

- في عام 2015، كان حجم المدفوعات الرقمية محدوداً عند ٤٠ مليار رنجت ، مما يعكس الاستخدام المحدود لهذه الوسائل.
- بحلول عام 2020، تضاعف الحجم ليصل إلى ١٤٠ مليار رنجت نتيجة لزيادة عدد المستخدمين وتوسيع التجارة الإلكترونية.
- في عام 2025، من المتوقع أن يصل الحجم إلى **٢٨٠ مليار رنجت مما يعكس تحول ماليزيا إلى مركز رئيسي للتجارة الرقمية.

الاستنتاج :

- النمو السريع لوسائل الدفع الإلكتروني في ماليزيا يعكس نجاح السياسات الحكومية، التطور التكنولوجي، وزيادةوعي المستهلكين بأهمية الدفع الإلكتروني.
- التحول من النقد إلى المعاملات الرقمية يعزز من كفاءة التجارة الدولية، حيث يسهل العمليات التجارية ويقلل التكاليف.
 - استمرار هذا التوجه حتى 2025 يشير إلى أن ماليزيا تسير نحو اقتصاد رقمي متتكامل يدعم التجارة الدولية بشكل كبير.

الجدول 05 : مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	اجمالي الناتج المحلي
9,7	9,9	10,1	10	10	10	بطاقات الائتمان
0,8	0,8	0,7	0,7	0,6	0,6	بطاقات الشحن
1,7	1,4	1,2	0,9	0,7	0,6	بطاقات الخصم
0,5	0,5	0,5	0,5	0,4	0,3	النقود الإلكترونية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات.

تحليل معطيات الجدول :

تحليل الجدول: مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (2015-2010)

يُظهر الجدول تطور مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما خلال الفترة 2015-2010. يتم قياس المساهمة كنسبة مئوية، وهي موزعة على بطاقات الائتمان، بطاقات الشحن، بطاقات الخصم، والنقود الإلكترونية. فيما يلي تحليل مفصل:

1. إجمالي الناتج المحلي:

- بقيت النسبة الإجمالية ثابتة عند 10% طوال الفترة الزمنية، مما يشير إلى استقرار المساهمة الإجمالية لوسائل الدفع الإلكترونية في الناتج المحلي.

2 - بطاقات الائتمان:

- 2010 بلغت النسبة 10%

- 2015 انخفضت النسبة بشكل طفيف إلى 9.7%

- تحليل يظهر انخفاض طفيف في استخدام بطاقات الائتمان مع مرور الوقت، مما قد يعكس تحولاً نحو وسائل دفع أخرى مثل بطاقات الخصم أو النقود الإلكترونية.

3- بطاقات الشحن:

- 2010 كانت النسبة عند 0.6%
- 2015 ارتفعت النسبة إلى 0.8%
- تحليل هناك زيادة تدريجية في استخدام بطاقات الشحن، مما يشير إلى قبول أوسع لهذا النوع من وسائل الدفع، ربما بسبب تطور التجارة الإلكترونية

4. بطاقات الخصم:

- 2010 سجلت النسبة 0.6%
- 2015 ارتفعت إلى 1.7%
- تحليل : يظهر هذا النوع من البطاقات نمواً ملحوظاً، مما يعكس تفضيل المستهلكين لوسائل الدفع المباشرة من الحسابات المصرفية دون الحاجة إلى الائتمان.

. النقود الإلكترونية:

- 2010 كانت النسبة 0.3%
- 2015 بقيت ثابتة عند 0.5%
- تحليل النمو البسيط في هذه الوسيلة قد يكون مرتبطاً بحدودية انتشارها أو عدم وجود سياسات كافية لتعزيز استخدامها خلال هذه الفترة.

- النتائج الرئيسية:

1. استقرار المساهمة الإجمالية: المساهمة الإجمالية لوسائل الدفع الإلكترونية في الناتج المحلي بقيت ثابتة عند 10%
2. نمو بطاقات الخصم وبطاقات الشحن يعكس التحول التدريجي في تفضيلات المستهلكين لاستخدام وسائل دفع أكثر مرونة وأماناً.
3. انخفاض طفيف في بطاقات الائتمان قد يكون مرتبطاً بزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالائتمان أو التوسيع في البديل الأخرى مثل النقود الإلكترونية وبطاقات الخصم.

4. النقود الإلكترونية لم تحقق نمواً كبيراً خلال هذه الفترة، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الابتكار والترويج لهذه الوسيلة.

❖ مشاريع وسياسات وطنية في الدفع الحديث:

- إطلاق DuitNow QR كرمز موحد للدفع الفوري.
- خطة التحول المالي الرقمي (FSDP) التي تهدف إلى رقمنة 75% من المدفوعات بحلول 2025.
- دعم التكامل مع أنظمة الدفع في دول آسiana مثل تايلاند وسنغافورة.
- تشجيع شركات FinTech المحلية عبر تنظيم مرن ودعم الابتكار.

ملخص الفصل :

يتناول الفصل التطبيقي دور وسائل الدفع الحديثة في تعزيز التجارة الدولية، مع التركيز على تجرب دول شرق آسيا، خصوصاً الصين، فيتنام، وมาيلزيا. يبرز الفصل التحول نحو الدفع غير النقدي بفضل التطور التكنولوجي، مثل المحافظ الإلكترونية، رموز QR، والعملات الرقمية. في الصين، أدى تبني هذه الوسائل إلى تقليل تكاليف المعاملات وتعزيز التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، بينما ساهمت فيتنام في تسريع التحول الرقمي من خلال استراتيجيات وطنية لخفض الاعتماد على النقد وزيادة الشمول المالي. أما ماليزيا، فشهدت نمواً ملحوظاً في الدفع الرقمي بفضل خطط التحول الرقمي الحكومية، مما ساعد على تحسين التجارة الخارجية. يُظهر الفصل بيانات وتحليلات تؤكد دور وسائل الدفع الحديثة في تسريع المعاملات، تقليل التكاليف، وزيادة التنافسية الاقتصادية. كما يناقش التحديات والمبادرات الحكومية لدعم هذا التحول في القطاعات المختلفة، مثل التجارة الإلكترونية والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التكامل مع الأسواق العالمية.

الخاتمة :

وختاما يمكن القول أن وسائل الدفع بشكل عام كل وسيلة أو أداة وفاء مقبولة اجتماعيا من شأنها تسديد الديون وتسهيل المعاملات التجارية، ولكن مع تطور العالم وظهور التجارة الإلكترونية وانتشار المعاملات عبر الأنترنت في البنوك والمؤسسات المالية لم تعد كل الوسائل ملائمة لتطورات العصر الحالي لا من حيث السرعة ولا الفاعلية ولا من حيث الأمان والثقة . وهذا ما حلق تباين بين مختلف المعاملات وطرق الوفاء ، فكان لابد من إيجاد حل بديل لمواكبة كل متطلبات التجارة الإلكترونية مما آلت إلى اللجوء إلى وسائل أكثر تطورا ومتمنة في وسائل الدفع الإلكتروني والتي هي موضوع دراستنا .

إذ تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني كل وسيلة أو أداة وفاء فعالة وسريعة من الجيل الجديد وأنظمة الدفع الذكية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، حيث تقوم هذه الوسائل والأنظمة على تقنيات كهربائية رقمية معناطيسية التي تمكنها من سداد الديون بطرق إلكترونية . كما أنها اتّخذت بدورها أشكالاً متعددة منها (النقود والمحافظ الإلكترونية والأوراق التجارية الإلكترونية وكذا البطاقات البنكية)، حيث تتسنم هذه الوسائل مجموعة من الخصائص التي تميزها عن مثيلتها من وسائل الدفع التقليدية سواء من حيث الشكل أو المضمون، إذ تعتبر هذه الوسائل المتطرفة ذات طبيعة دولية أي أنها وسائل مقبولة من جميع الدول ويتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم وأيضا تقوم بتبادل المعلومات بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية ويتم إعطاء الأمر بالدفع وفقاً لمعطيات إلكترونية، كما تسمح بالاتصال المباشر بين الطرفين العقد، و تمثل بعضها في كونها بطاقات بلاستيكية مستطيلة الشكل ذات مقاييس محددة، وكل هذه الخصائص تفتقر لها الوسائل التقليدية و بالرجوع إلى كل هذه الخصائص والمميزات التي تضمنتها وسائل الدفع الإلكتروني نجد أنها لقت رواجاً هائلاً نظراً لأهميتها البالغة بالنسبة للأطراف المتعاملين بها ، وبرغم من كل هذه المميزات والأهمية التي حضرت بها وسائل الدفع الإلكتروني إلى أنها لم ترقى إلى درجة المثالية حيث لم تخلو من العيوب والمخاطر التي قد تواجه كل من أطراف المتعاملين بها، سواء كانت مخاطر أمنية متمنة في الاعتداءات على الوسائل الدفع الإلكتروني وما يلحقها من اختراقات وسرقة واستعمال غير مشروع أو تزوير ... إلخ، أو كانت مخاطر قانونية التي تنشأ عن الخصوصية الإلكترونية لهذه الوسائل سواء في كونها عابرة للحدود أو كانت مسائل خاصة بالضريبة أو مسائل متعلقة بتبييض الأموال

نتائج الدراسة :

- ✓ تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني مجموعة من الوسائل والتقنيات الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر وآمن إذ تلغى المعاملات التقليدية بين المدين والدائن
- ✓ برغم من إيجابيات وسائل الدفع الإلكتروني العديدة إلا أنها تعاب بعض السلبيات التي قد تعرقل مستخدميها

- ✓ تتصف وسائل الدفع الإلكتروني بالعديد من الخصائص من أهمها الطبيعة الدولية، تسوية المعاملات عن بعد وتضمنها على تقنيات أمان فنية .
- ✓ وسائل الدفع الإلكترونية والأعمال الإلكترونية مفاهيم جاء بها الاقتصاد الرقمي .
- ✓ إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على قيام خدمات مصرفيه الكترونية تتلاءم مع تطورات العصر من حيث السرعة والفعالية التي يوفرها لها .
- ✓ التجارة الإلكترونية دعت إلى ضرورة تطور النظام المصرفي وبالتالي ظهور وتطور وسائل الدفع الإلكترونية .
- ✓ لم تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية الحل المثالي والبديل للمشاكل المطروحة من قبل وسائل الدفع التقليدية، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة التي تحصل الجرائم الإلكترونية ..
- ✓ تواجه وسائل الدفع الإلكتروني خلال تطبيقها على أرض الواقع عدة تحديات تتمثل أساساً في التحديات القانونية والتشريعية كالفراغ القانوني والجرائم الإلكترونية الحديثة، بالإضافة إلى تلك التحديات والمعيقات المتعلقة بالجانب التقني من سوء التحكم والتسيير الإداري وكذا صعوبة التجهيز الشبكي والآلي الذي يتطلبه التعامل بهذه الوسائل .
- ✓ تنقسم بطاقة الدفع الإلكترونية إلى عدة أنواع وذلك بالنظر إلى المعيار المعتمد عليه في تصنيفها كالوظيفة التي تؤديها، أو الجهة المصدرة لها، أو بالنظر إلى الطرق التقنية المستخدمة في صنعها .

التوصيات و الإرشادات :

- ✓ العمل على تحسين وتطوير البنية التحتية لเทคโนโลยيا المعلومات والاتصالات بإيجاد شبكة اتصالات تتسم بالسرعة والفعالية الكبيرة وتوفير خدمات الانترنت، وتسهيل عملية اقتنائها والحصول عليها من طرف أفراد المجتمع وتحفيزهم على استعمالها وجعلها في متناوله من جانب التكلفة والأسعار .
- ✓ دعم الاستعداد الإلكتروني لكافة فئات المجتمعات العالمية وتشجيعهم على التحول إلى التجارة الإلكترونية وبالتالي العمل على تسوية المعاملات بالوسائل الحديثة للدفع .
- ✓ تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات التجارية الإلكترونية في الدول العالم من أجل سد الفجوة الرقمية بين الدول العالم.
- ✓ ضرورة التصدي للجرائم الإلكترونية عن طريق من قوانين وعقوبات جزائية لضمان مستويات عليا من الأمان المعلوماتي .

فهرس المحتويات :

.....	ملخص الدراسة
.....	قائمة الاشكال
.....	قائمة المداول
.....	مقدمة
.....	الفصل الأول :
.....	دراسة نظرية لوسائل الدفع الالكتروني
1.....	تمهيد :
2.....	المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع الحديث ..
2.....	المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع ..
2.....	أولا : تعريف الدفع الالكتروني الحديث ..
2.....	ثانيا : تعريف وسائل الدفع الالكتروني ..
3.....	المطلب الثاني : خصائص وسائل الدفع الالكتروني ..
5.....	المطلب الثالث : انواع وسائل الدفع الالكتروني ..
5.....	الفرع الاول : النقود الالكترونية ..
5.....	أولا : تعريف النقود الالكترونية ..
6.....	ثانيا : اشكال النقود الالكترونية ..
7.....	ثالثا : خصائص النقود الالكترونية ..
8.....	الفرع الثاني: الشيك الالكتروني Electronic Cheque
11.....	الفرع الثالث : بطاقات الائتمان الالكترونية ..
12.....	أولا : تعريف بطاقات الائتمان ..
20.....	الفرع الرابع : التحويلات المصرفية الالكترونية ..
24.....	الفرع الخامس : المحفظ الالكترونية ..
25.....	المبحث الثاني : مزايا و عيوب الدفع الالكتروني الحديث ..
25.....	المطلب الأول : مزايا الدفع الالكتروني ..
26.....	المطلب الثاني : عيوب الدفع الالكتروني ..
27.....	المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في وسائل الدفع الالكتروني ..

المطلب الاول : العوامل المساعدة في نجاح وسائل الدفع الالكتروني.....	27
المطلب الثاني : العوامل و التحديات الى تواجه وسائل الدفع الالكتروني.....	29
المبحث الرابع : مدى تنمية التجارة الدولية بواسطة وسائل الدفع الحديث ..	29
المطلب الاول: مساهمة وسائل الدفع الحديث في تعزيز التجارة الالكترونية ..	30
الفرع الاول:تعريف التجارة الالكترونية ..	30
الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية تجارة عابرة للحدود ..	31
المطلب الثاني : وسائل الدفع الحديثة ركيزة أساسية للتجارة الالكترونية ..	32
الفرع الاول : دور وسائل الدفع الحديث في تعزيز التجارة الإلكترونية ..	32
الفرع الثاني: مساهمة التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة الدولية.....	33
خلاصة الفصل الأول.....	35
الفصل التطبيقي :	
قراءة في تجارب دولية ناجحة	
تمهيد : ..	36
مدخل عام للدراسة : ..	37
أولا : الصين ..	37
ثانيا : الفيتنام ..	42
ثالثا : ماليزيا ..	47
ملخص الفصل ..	53
الخاتمة : ..	54

قائمة المراجع :

1. Retrieved from by pine labs. (2023, 11 20). (1) بين لابس-電子和 تحديات انظمة الدفع الالكتروني : <https://www.pinelabs.com/blog/what-are-the-benefits-and-challenges-of-electronic-payment-systems>
- 2) ابو بكر سالم. (2016, 12). مجلة التنمية و الادارة بقراءة في الامثلية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني.
- 3) احلام غربال. (2021). اثر المرونة الاستراتيجية في الأداء المتميز للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة البسكرية لاسمنت جمورة بسكرة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 4) احمد متولي (2024, 02 28). *Edfa Bay*. Retrieved from <https://edfapay.com/what-is-electronic-payment-what-are-its-advantages/>
- 5) احمد محمود. (2015). التحويل المصرفي الالكتروني .المجلة الالكترونية للبحث القانوني .
- 6) اسماعيل عبد عباس .(n.d.). العملات المشفرة و علاقتها بالنقد الالكتروني . سلسلو تكوين العالم الموصى.
- 7) الرح ادم عبد الله. (2015). بطاقات الائتمان .مجلة الصرفى .
- 8) الكتروني, م. (n.d.) بطاقة الائتمان: Retrieved from hfsfcu: <https://hfsfcu.org/education/pros-and-cons-of-credit-cards/>
- 9) برياح هدى. (2022) بطاقة الائتمان الالكترونية و الجرائم المتعلقة بها . جامعة مستغانم: كلية الحقوق.
- 10) بعيجي نور الدين .(n.d.). دور وسائل الدفع الحديث في تنمية التجارة الدولية . جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق.
- 11) بن خضرة زهر و بن بريج امال. (2022, 06 01). مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية . عصرنة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر. p. 147/159.
- 12) بن سعيد خالد. (2020). عقبات و تحديات وسائل الدفع الالكتروني .مجلة معارف العلوم القانونية و الاقتصادية .
- 13) جمال قاسم و محمود عبد السلام. (2021). التجارة الالكترونية سلسلة الكتابات التعرفيه.
- 14) جميل احمد و رشام كهينة. (2009). بطاقة الائتمان كوسيلة دفع في الجزائر .مجلة الاقتصاد الجديد.
- 15) حاتم غائب سعيد. (2021). الشيك الذكي بين اليات الاصدار و عبئ الاثبات .مجلة ابحاث قانونية و سياسية ., 295/325.
- 16) حازم محمود الوادي. (2019). مبادئ الاعمال المصرفية . دار الكتاب التقافي.
- 17) حنان طهاري و ام الخير قوق. (2022). المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الالكتروني .مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية .

- 18) خالد, بن سعيد احمد و ببو. (2020). التجارة الالكترونية و دورها في تعزيز التجارة العالمية . الجزائر: جامعة مستغانم.
- 19) رباح حمدي باشا و وهيبة عبد الرحيم. (2020). تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية . مجلة علوم الاقتصاد و التسويق و التجارة .
- 20) رمزي محمود. (2022). النقود و البنوك و التجارة الالكترونية . دار التعليم الجامعي.
- 21) زروق مروان. (2020). النقود الالكترونية و النقود المشفرة . مجلة الدراسات و الابحاث , 500/546.
- 22) ذكرياء مسعودي و الزهرة جقريف. (2018) . مساهمة النقود الالكترونية [المجلة الدولية للبحوث القانونية . 38-53.
- 23) زودة عمار و بن علي عبد الغاني. (2023, 12 31). مجلة البحوث الاقتصادية و المالية . واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر و متطلبات ترقيتها . p. 78/102 ,
- 24) سعاد قصة. (2020) . الوساطة الالكترونية كوسيلة بديلة لحل منازعات التجارة الالكترونية . مجلة الشريعة و الاقتصاد .
- 25) سعد العبيد. (2010, 04 30). موسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي Retrieved from النقود الالكترونية : <https://iefpedia.com/arab/?p=18138>
- 26) سليماني مصطفى و بحماوي شريف. (2017) . خصوصية وفاء الوسائل الالكترونية و دورها في المعاملات التجارية . مجلة الباحث للدراسات القانونية .
- 27) شريف هنية. (2014) . الشيك الالكتروني كوسيلة دفع حديثة . مجلة الحقوق و العلوم الانسانية , 114/133.
- 28) عزة الشيخ حامد ابراهيم محمد. (2017) . النظام القانوني للدفع الالكتروني . السعودية: جامعة شندي.
- 29) عماد الدين بركات. (2019) . وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الدولية . جامعة الطارف : كلية العلوم الاقتصادية.
- 30) عماروش خديجة ايمان. (2017) . بطاقة الائتمان في الجزائر . جامعة احمد بوقرة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية.
- 31) فادي سامي. (2024, 08) . مميزات و عيوب الدفع الرقمي Retrieved from الدفع الرقمي : <https://ebdaelsadad.com/index.php/2024/08/30/advantages-and-disadvantages-of-digital-payment/>
- 32) قدة حبيبة. (2014) . مفهوم عمليو التحويل المصرفي و طبيعتها القانونية . مجلة دفاتر السياسة و القانون .
- 33) قصاف عقبة و بومعراط فاطمة. (2021, 06 03) . مجلة ميلف للبحوث و الدراسات . الواقع المحاسبي لوسائل الدفع الالكتروني في المؤسسة الاقتصادية .
- 34) محمد الصيرفي. (2016) . ادارة العمليات المصرفية . دار الفجر للنشر.
- 35) محمد الفاتح محمد المغربي. (2016) . التجارة الالكترونية . دار الجنان للنشر و التوزيع.

- (36) محمد سناجلة. (2024, 2 1). *البطاقات البنكية و انواعها*. Retrieved from [الجزيرة نت](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/1/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81)
- (37) محمد لمين بن قايد علي. (2022). *الشيك الالكتروني تطور و امتداد الشيك التقليدي*. مجلة ابحاث قانونية و دراسات, 80/106.
- (38) محمد, شقنان. (2022, 12 25). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة . مساهمة تيكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني .
- (39) مصطفى كافي. (2011). *النقد و البنوك الالكترونية*. سوريا: دار رسلان للنشر.
- (40) مصطفى يوسف كافي. (2013). *النقد و البنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة*. دار المنهل.
- (41) منصوري الزين. (2009). *وسائل و انظمة الدفع و السداد الالكتروني*. مجلة الاقتصاد الجديد.
- (42) منيوز بي. (2025, 04 20). Retrieved from [الدفع الالكتروني :](https://menuisbee.com/electronic-payments-portal/)
- (43) موقع رقمي. (2024). *ادارة المحافظ الرقمية*. Retrieved from [salla](https://salla.com).
- (44) موقع رقمي. (2025). *مزاريا الدفع الالكتروني*. Retrieved from [mineraltree](https://www-mineraltree-com.translate.goog/blog/the-advantages-of-electronic-payments/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=rq)
- (45) نسرين سليمان حسين و اخرون. (2024). *قياس و تحليل العوامل المحددة لاستخدام بطاقة الائتمان*. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*.
- (46) نوال عبد الكريم. (2014). *التجارة الالكترونية*. سلطنة عمان : دار امجد للنشر و التوزيع.
- (47) هادف حيزية. (n.d.). *نجاح وسائل الدفع الالكتروني و التحول الجوهري الى عمليات التفاعل مع التجارة الدولية*. جامعة المدية : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسويق.
- (48) هاني وجيه العطار. (2021). *التجارة الالكترونية*. دار الاكاديميون للنشر و التوزيع.
- (49) . (2024, 12). *المحفظة الرقمية*. Retrieved from: <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A9%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9>

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا المضي أدناه، منسول سليمان

طالب

الصادرة بتاريخ: 2020-09-24 206055994 الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:

أنا المضي أدناه، لغريكي ريان

طالب

الصادرة بتاريخ: 2022-08-22 208223060 الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق قسم: العلوم التجارية

والملكلف بإنجاز: مذكرة ماستر

تحت عنوان: مساعدة وسائل الدفع الالكتروني الحديث في تعزيز التجارة الدولية

أصرح بشرفي أنني ألتزم ببراعة المعايير العلمية والمهنية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

امضاء الطالبين:

التاريخ: 2025-05-20



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خبضر - بسكرة

بسكرة في 20/05/2025

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إذن بـالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ : الدكتور بلال نور الدين

الرتبة أستاذ محاضر - ب -

قسم الارتباط : قسم العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكورة ماستر الطلبة :

1. منسول سليمان

2. لفريكي ريان

الشعبة: العلوم التجارية

الشخص: مالية و تجارة دولية

عنوان : مساهمة وسائل الدفع الالكتروني الحديث في تعزيز التجارة الدولية

إمضاء الأستاذ :

أرخص يابداع المذكورة.